وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، ٥ ديسمبر ٢٠٢٣

أخبار الطاقة

وزير الطاقة: إطلاق المسح الجيوغرافي العام المقبل وإنجاز أولى مراحل مشروع نيوم للهيدروجين الأخضر الاقتصادية

أكد الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة، أن السعودية ستطلق مشروع المسح الجيوغرافي العام المقبل 2024، مشيرا إلى أنه جرى إنجاز المرحلة الأولى من مشروع نيوم للهيدروجين الأخضر.

وسلط الأمير عبدالعزيز بن سلمان، خلال افتتاحه فعاليات النسخة الثالثة من منتدى مبادرة السعودية الخضراء 2023 الذي يقام بالتزامن مع مؤتمر «كوب28»، الضوء على مدى التقدم الذي أحرزته المملكة في تحويل مزيج الطاقة المحلي، والاستثمار في مصادر طاقة جديدة، وتعزيز كفاءة الطاقة، بهدف تسريع وتيرة الجهود المبذولة لتحقيق هدف الحياد الصفري بحلول عام 2060.

وأشار إلى أن المملكة تمضي بخطى ثابتة نحو تحقيق هدفها المتمثل في خفض انبعاثات الكربون بمقدار 278 مليون طن سنويا بحلول 2030، مؤكدا نجاح المملكة في مضاعفة السعة الإجمالية لمصادر الطاقة المتجددة التي تم ربطها بشبكة الكهرباء الوطنية بمقدار أربع مرات، من 700 ميجاواط العام الماضي إلى 2.8 جيجاواط.

وأشار إلى وجود 8 جيجاواط من مصادر الطاقة المتجددة تحت التنفيذ، و13 جيجاواط في مراحل التطوير المختلفة، فضلا عن خطط لإنتاج 20 جيجاواط إضافية بحلول عام 2024.

وتطرق لجهود المملكة الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال العمل المناخي، مؤكدا أن المملكة تعمل على تعزيز الابتكار والاستفادة من جميع التقنيات المتاحة لتعزيز الازدهار الاقتصادي وتوفير إمدادات الطاقة بأسعار معقولة، بما يسهم في بناء مستقبل أكثر استدامة للجميع ويساعد على التصدي لأبرز تحديات تغير المناخ.

وأضاف «نعمل على توسيع جهودنا إقليميا ودوليا من خلال مبادرة الشرق الأوسط الأخضر لتعزيز جهودنا لتحقيق أهداف المناخ العالمية».

وبشأن التقاط الكربون واستخدامه وتخزينه، قال «نقوم بتطوير مركزين صناعيين في شرق المملكة، يستهدف مركز التقاط الكربون وتخزينه قدرة تخزين تبلغ 44 مليون طن سنويا، فيما يستهدف مركز التقاط الكربون واستخدامه وتخزينه في غرب المملكة قدرة استخدام تزيد على مليون طن سنويا لاستخدام ثاني أكسيد الكربون».

وبخصوص الدعم المالي، أكد أنه «على عكس التغيير البسيط الذي عرضه شركاؤنا من الدول المتقدمة، فقد أعلنت المملكة من خلال التعاون بين بلدان الجنوب في القمة السعودية الإفريقية في الرياض الشهر الماضي، تخصيص ما يصل إلى 50 مليار دولار». إلى ذلك، ناقش منتدى مبادرة السعودية الخضراء التقدم المستمر الذي تحرزه المملكة نحو تحقيق الهدف الوطني الطموح المتمثل في الوصول إلى الحياد الصفري بحلول عام 2060، إلى جانب تسليط الضوء على إسهام المملكة في تحقيق الأهداف المناخية العالمية عبر تنفيذ أكثر من 80 مبادرة في القطاعين العام والخاص باستثمارات تزيد قيمتها على 705 مليارات ريال «188 مليار دولار»، لبناء مستقبل أكثر استدامة للجميع.

وانطلقت فعاليات النسخة الثالثة من المنتدى بمشاركة عدد من المسؤولين السعوديين، بالتزامن مع انعقاد «كوب28»، بهدف توفير منصة مهمة لمختلف الجهات المعنية من أجل مناقشة أفضل السبل المتاحة لتسريع وتيرة العمل المناخي.

وكان الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء رئيس اللجنة العليا للسعودية الخضراء، أطلق مبادرة السعودية الخضراء في عام 2021، بهدف تفعيل مشاركة مختلف فئات المجتمع السعودي في الجهود الجارية للتصدي لظاهرة تغير المناخ، ودفع عجلة الابتكار المستدام، وتسريع رحلة الانتقال الأخضر.

وتمضي المملكة بخطى ثابتة نحو تحقيق هدفها المتمثل في خفض انبعاثات الكربون بمقدار 278 مليون طن سنويا بحلول عام 2030.

وتستهدف المملكة الوصول إلى مزيج الطاقة الأمثل لإنتاج الكهرباء بما يقارب 50 في المائة للغاز الطبيعي و50 في المائة للطاقة المتجددة بحلول عام 2030، الأمر الذي سيسهم في استبدال ما يصل إلى مليون برميل مكافئ من الوقود السائل المستخدم حاليا.

وشهدت المملكة منذ عام 2022، ربط مشاريع طاقة متجددة بسعة 2,100 ميجاواط بشبكة الكهرباء الوطنية، لتصل السعة الإجمالية لمصادر الطاقة المتجددة المستخدمة إلى 2800 ميجاواط «2.8 جيجاواط»، أي ما يكفي لتزويد أكثر من 520 ألف منزل بالطاقة الكهربائية. ويمثل هذا الإنجاز زيادة بنسبة 300 في المائة في السعة الإجمالية، وخطوة مهمة تسلط الضوء على التقدم المستمر الذي تشهده المملكة في مجال تسريع مسار التحول في قطاع الطاقة.

وبحلول نهاية عام 2023، ستبلغ السعة الإنتاجية لمشاريع الطاقة المتجددة قيد الإنشاء أكثر من 8 جيجاواط.

وإضافة إلى ذلك، هناك عدد من المشاريع الإضافية بسعة 13 جيجاواط تقريبا في مراحل مختلفة من التطوير. وفي إطار الجهود المستمرة لتحويل مزيج الطاقة الوطني، أطلقت المملكة عددا من المشاريع الهادفة إلى تقليل الاعتماد على الوقود السائل واستبداله بالغاز لتوليد الكهرباء، وحتى شهر ديسمبر 2023، تم تشغيل أربع محطات عالية الكفاءة تعمل بالغاز لتوليد الكهرباء بسعة إجمالية تقارب 5.600 ميجاواط.

كما تعمل المملكة حاليا على بناء محطات عالية الكفاءة مزودة بتقنيات احتجاز وتخزين الكربون، وتبلغ سعتها الإجمالية 8.4 جيجاواط تقريبا.

وتواصل المملكة كجزء من الاستثمار المستمر في تطوير أنواع الوقود المستقبلية، بإحراز تقدم ملموس في مشروع إنشاء أكبر معمل لإنتاج الهيدروجين الأخضر في العالم في مدينة نيوم باستثمار إجمالي قدره 8.4 مليار دولار.

ووقعت المملكة عددا من الاتفاقيات الثنائية مع مجموعة من الشركات العالمية في عام 2023 بهدف التعاون في مجال إنتاج الهيدروجين النظيف والأخضر في المملكة وتصديره.

ونجحت مبادرة السعودية الخضراء منذ إطلاقها في زراعة 43.9 مليون شجرة، واستصلاح 94 ألف هكتار من الأراضي المتدهورة في أنحاء المملكة، أي ما يزيد على مساحة 146 ألف ملعب كرة قدم.

ويسهم هذا التقدم المحرز في تحقيق هدف زراعة عشرة مليارات شجرة خلال العقود المقبلة، ويجري العمل حاليا على تنفيذ أكثر من 40 مبادرة تدعم الهدف المرحلي المتمثل في زراعة أكثر من 600 مليون شجرة واستصلاح ثمانية ملايين هكتار من الأراضي بحلول عام 2030.

وكشفت المملكة في شهر أكتوبر 2023، عن دراسة جدوى تفصيلية استمرت لمدة عامين، بهدف تنمية الغطاء النباتي في مختلف أنحاء البلاد، شملت هذه الدراسة أكثر من 1.150 مسحا ميدانيا جرى تنفيذها بالتعاون مع أكثر من 50 من أهم الخبراء ومن المقرر البدء في تنفيذ مشاريع التشجير واستصلاح الأراضي في عدد من المواقع، بما في ذلك غابات المانجروف والمستنقعات والغابات الجبلية والمراعي والمتنزهات الوطنية والوديان.

وسيتم تنفيذ خريطة الطريق المعتمدة على مرحلتين، تمتد المرحلة الأولى من عام 2024 حتى عام 2030، وتتبع نهجا قائما على الطبيعة، لإعادة التأهيل البيئي، بينما ستبدأ المرحلة الثانية في عام 2030، وسيتم خلالها العمل على استحداث نهج شامل يعتمد على الجهود البشرية وتطبيق الدروس المستفادة من المرحلة الأولى.

وزير الطاقة يعلن استراتيجية المملكة لتحويل السوائل إلى بتروكيميائيات

الرياض

كشف وزير الطاقة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان عن استراتيجية المملكة للبتروكيميائيات التي تهدف إلى تعظيم القيمة المضافة مع تخفيف البصمة الكربونية، من خلال التركيز على تحويل السوائل إلى بتروكيميائيات ورفع مستوى المواد منخفضة القيمة التي تحرق كوقود إلى لقيم للبتروكيميائيات.

وقال في كلمته التي ألقاها في الجلسة الافتتاحية لمنتدى الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات، جيبكا، الـ 17 الذي تستضيفه العاصمة القطرية، الدوحة أمس الأول الأحد، إن جيبكا وأعضاءها محركون رئيسون للنمو الاقتصادي والتوظيف في المنطقة. وقال إن المملكة تعمل على توسيع محفظة مشروعاتها البتروكيميائية بأربعة مشروعات سيعلن عن تشغيلها خلال الأعوام القليلة القادمة، بالإضافة إلى مزيد من المشروعات المستقبلية التي تركز على تحويل السوائل إلى كيميائيات.

وبين وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان بأنه يتوقع أن ينمو القطاع بأكثر من 50 ليصل إلى نحو 1200 مليون طن سنويا بحلول عام 2040م، وعالميا، سينعكس النمو السريع في القطاع على شكل زيادة في الطلب على الهيدروكربونات كمواد خام. وأشار سموه إلى أن المملكة تهدف إلى تنويع محفظة مشروعاتها البتروكيميائية من خلال تعزيز التكامل في سلسلة القيمة، وتوسيع قطاع التكرير والمعالجة والتسويق في المملكة مما سيمكن الأنشطة الصناعية التحويلية والتصنيعية.

وشدد الأمير عبدالعزيز بن سلمان بأن المملكة تهدف إلى تمكين الاستدامة في قطاع البتروكيميائيات من خلال جهود إعادة التدوير، مبيناً أنه في هذا الإطار، نجحت المملكة للمرة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في تحويل البترول المشتق من النفايات البلاستيكية إلى بوليمرات دائرية معتمدة.
ولفت سموه إلى أن البتروكيميائيات، ومشتقاتها، تشكل نحو 50 من حجم المركبات، بما في ذلك السيارات الكهربائية ونحو 17 من وزن أسلاك نقل الكهرباء عالية الجهد. مشيراً إلى أن قطاع البتروكيميائيات يعد عنصرا مهما في الجهود العالمية الرامية إلى الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وأضاف وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان بأنه في إطار جهود المملكة لتعزيز الاستدامة. نحن نقيم حالياً إنتاج مواد كيميائية مستدامة ومنخفضة الكربون مثل الوقود الاصطناعي e-Methanol واليوريا النظيفة من خلال بناء مركز فريد من نوعه تحقق الاستفادة القصوى من ثاني أكسيد الكربون.

وقال وزير الطاقة، أن برنامج التوطين يعد محركاً أساساً لنمو وتنويع منتجاتنا البتروكيميائية، لأن هذه المنتجات مثل سوائل الحفر، ومواد البناء تمثل عناصر جوهرية في توطين كثير من مكونات قطاع الطاقة وغيره. وأبان الأمير عبدالعزيز بن سلمان بأن الطلب العالمي على البتروكيماويات سيتواصل في الفترة القادمة، وأن القطاع في نمو مستمر وسريع، قائلا: «البتروكيماويات موجودة لتبقى، وسيستمر قطاع الهيدروكربونات بتحقيق الدخل، وتوليد الأموال للمستثمرين، لذا أود أن أطلب من أصدقائنا الذين يتحدثون عن التحول، أن يتعايشوا مع المعطيات التي بين أيديهم، والحقائق الماثلة أمامهم اليوم، ولعقود مقبلة».

وقال وزير الطاقة السعودي إن النمو السريع لقطاع البتروكيماويات سينعكس بالضرورة على حجم الطلب على الهيدروكربونات بوصفها مواد خام ومواد أولية، مشيرا إلى أن توقعات الأسواق والمحللين تفيد بزيادة تقدر بـ50 % إلى نحو 1.2 تريليون طن سنويا بحلول عام 2040.

وأكملت أرامكو السعودية وتوتال إنيرجيز وسابك، للمرة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أول عملية تحويل للزيت المشتق من مخلفات البلاستيك إلى بوليمرات دائرية معتمدة حاصلة على الشهادة الدولية للاستدامة والكربون. وتمت معالجة الزيت المشتق من مخلفات البلاستيك (زيت الانحلال الحراري) في مصفاة ساتورب المملوكة بشكل مشترك بين أرامكو السعودية وتوتال إنيرجيز في الجبيل. وكانت شركة بتروكيميا، إحدى الشركات المنتسبة لسابك، قد استخدمته في وقتٍ سابق كلقيمٍ لإنتاج البوليمرات الدائرية المعتمدة.

ويهدف المشروع لتمهيد الطريق من أجل خلق سلسلة قيمة محلية لعملية إعادة تدوير متطورة للمواد البلاستيكية وتحويلها إلى بوليمرات يُعاد استخدامها في المملكة. وتسمح هذه العملية باستخدام المواد البلاستيكية غير المصنفة، التي يصعب إعادة تدويرها بشكل ميكانيكي، مما يُسهم في حل مشكلة النفايات الناتجة عن المواد البلاستيكية التي تستعمل لمرة واحدة. وكان الحصول على اعتماد الشهادة الدولية للاستدامة والكربون، أول مرحلة مهمة للتأكد من الشفافية فيما يتعلق بمصدر اللقيم والمنتجات المعاد تدويرها وإمكانية تتبعها إلى مصدرها. وشاركت ثلاث منشآت صناعية في هذه العملية، وهي: مصفاة ساتورب، ومعمل أرامكو السعودية لتجزئة سوائل الغاز الطبيعي في الجعيمة، وشركة بيتروكيميا. وحصلت جميع هذه المنشآت بنجاح على اعتماد الشهادة الدولية للاستدامة والكربون، مما أسهم بإنتاج المواد المُعاد تدويرها. ويوضح هذا الإنجاز أهمية دور قطاع البتروكيميائيات في صنع منتجات وحلول أكثر استدامة، والهدف هو ابتكار حلول لتدوير مخلفات البلاستيك، بالإضافة إلى إحراز تقدم في طموح أرامكو لتمثل في الوصول إلى الحياد الصفري للنطاقين (1 و2) والحد من الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري في مرافق أعمال الشركة التي تملكها وتديرها بالكامل بحلول عام 2050. ويمكن إنتاج منتجات مُعاد تدويرها مع توسيع نطاقها بتكلفة منخفضة نسبيًا من خلال الاستفادة من الفائض للبنية التحتية القائمة. وتدرس أرامكو السعودية طرقًا متعددة للاستفادة من التقنيات الجديدة، ومن أصولها القائمة لدعم استخدام منتجات مُعاد تدويرها أكثر استدامة وأقل كثافة كربونية».

وبالنسبة لشركة توتال إنيرجيز، تعكس هذه المبادرة المتقدمة لإعادة تدوير المواد البلاستيكية طموح الشركة للمساهمة بشكل واضح في مواجهة مشكلة انتهاء صلاحية المواد البلاستيكية. وتتم دراسة عدة مشاريع أخرى خاصة بالاقتصاد الدائري، عن طريق الاستفادة من الخبرات والمعرفة الفنية لشركائها لمساهمة بشكل أكبر في إعادة تدوير المواد البلاستيكية. وتهدف توتال إنيرجيز إلى إنتاج نحو 30 % من البوليمرات المعاد تدويرها بحلول 2030، وتعتمد إستراتيجيتها على بناء شركة ذات أنواع متعددة من الطاقة بهدف الوصول إلى الحياد الصفري بحلول 2050».

وبالنسبة لسابك، الشركة الوطنية الرائدة في مجال الكيميائيات، يتماشى هذا المشروع مع طموحها بتجنب حرق النفايات وردمها من خلال قدراتها الابتكارية وتقنياتها المتقدمة. كما يعكس هذا المشروع التعاون في جميع مراحل سلسلة القيمة البتروكيميائية للتغلب على التحديات التي تواجه قطاع التنقيب والإنتاج، وقطاع التكرير والكيميائيات والتسويق فيما يتعلق بالمواد البلاستيكية المُعاد تدويرها. وفي سبيل هذا الهدف، أعلنت «سابك»، مؤخرًا، عن هدفها المتمثل في إنتاج مليون طن متري من مجموعة منتجاتها وخدماتها (تروسيركل) بحلول عام 2030، بهدف توفير حلول أكثر استدامة لعملائها.

الجدير بالذكر، أن «سابك» وتوتال إنيرجيز عضوان مؤسِّسان في تحالف القضاء على النفايات البلاستيكية، وهو منظمة غير ربحية تضم العديد من الشركات العالمية، تهدف للاستفادة من العلوم والموارد والخبرة في مواجهة تحديات إدارة النفايات الحالية. وقال م. سعد بن شريدة الكعبي وزير الدولة لشؤون الطاقة، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطر للطاقة إن منتدى جيبكا تطور على مر السنين ليصبح حدثا رائدا في صناعة البتروكيماويات في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بفضل الجهود الجماعية التي تبذلها جيبكا. كما أنها هي المرة الأولى التي ينعقد فيها هذا المنتدى المتميز في دولة قطر.

وأشار إلى أن أعمال المنتدى تمثل هذا العام منصة قيمة لمناقشة الأولويات الإستراتيجية مثل تعزيز التميز التشغيلي، وتطوير التقنيات الجديدة التي تعزز كفاءة الإنتاج. وبين أنه لا يمكن في الواقع، إجراء أي مناقشة هادفة حول صناعة الطاقة اليوم دون معالجة القضايا والمخاوف البيئية الملحة عند الكثير من الناس، وخاصة الانتقال إلى أشكال أنظف من الطاقة. ومن هنا تأتي أهمية شعار هذا العام: «توظيف الكيمياء لتحقيق التحول المؤثر».

وتابع «من أجل تحقيق تحول هادف وواقعي إلى طاقة منخفضة الكربون، يجب أن يكون هناك فهم جاد لما يجب القيام به. وفي مواجهة الخطاب العاطفي وغير الواقعي السائد، يتعين علينا جميعا أن نتمهل قليلا وأن نسعى إلى التوصل إلى فهم مشترك لما يمكن وما لا يمكن القيام به». وأكد أن التحول العادل والآمن والمستدام إلى طاقة منخفضة الكربون من شأنه أن يساهم في حماية الكوكب وأن يوفر النمو الاقتصادي، مشيرا إلى أن تحقيق هذا الهدف يحتاج التركيز على ثلاث مجالات مهمة تعتبر ضرورية لتمكين عملية الانتقال، أولها زيادة الاستثمارات في كفاءة استخدام الطاقة والابتكار في المجالات منخفضة الكربون. ويشمل هذا التكامل بين الطاقة المتجددة، وتقنيات احتجاز وعزل الكربون، والحلول منخفضة الكربون للحد من انبعاثات غازات الدفيئة ومن كثافة الكربون في عمليات التصنيع الكيميائي.

وتشمل المجالات الأخرى ذات الأهمية الاستخدام الأمثل للموارد، والحد من النفايات، وإدارة المياه، وتطوير الاقتصادات الدائرية من خلال تحسين إعادة التدوير وإعادة استخدام المواد. ثانيها الالتزام السياسي، حيث تظهر الحاجة إلى سياسات وحوافز منسقة لدعم نجاح صناعة البتروكيماويات. ثالثها العمل التمكيني وهو الوعي. وقال إن إلقاء العبء على منتجي الطاقة لوحدهم ليس من العدل. نحن بحاجة إلى أن نوضح لقوانا العاملة وللمجتمعات والمستهلكين الدور الأساسي والحاسم الذي تلعبه الصناعات الكيميائية في تحسين جودة الحياة في جميع أنحاء العالم.

وأضاف «ونحن بحاجة إلى حملات إعلامية وتعليمية من أجل دفع التغيير وللتأكد من أن جميع الأطراف المعنية تقدر القيمة والمساهمة الهائلة التي تقدمها صناعتنا. وأعتقد أنه من خلال القيام بذلك، يمكننا تحقيق تقدم مهم لضمان تلبية التطلعات طويلة المدى التي وضعناها لهذه الصناعة».

وقال إن الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات منذ تأسيسه عام 2006، بذل قصارى جهوده لبناء صناعة كيماوية قوية في دول مجلس التعاون الخليجي. واليوم، تركز جيبكا، التي تضم أكثر من 250 شركة عاملة في مجال الصناعات الكيماوية والصناعات المرتبطة بها، على التعامل مع أهم التحديات والتطورات التي تؤثر على استخدام المنتجات البتروكيماوية. وفي الوقت نفسه، فإننا نركز بشكل كبير على تعزيز كفاءة الطاقة، وتطوير مصادر طاقة جديدة، وتقديم مشاريع فريدة من نوعها.

وشهد منتدى الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات (جيبكا) تسليم جائزة الرواد للمهندس حمد راشد المهندي، المدير العام السابق (1992 - 2007) ورئيس مجلس الإدارة (2011 - 2014) لشركة قطر للبتروكيماويات (قابكو)، وعضو مجلس الإدارة المؤسس لجيبكا (2006-2009).

وزير الطاقة السعودي: تمديد خفض إنتاج النفط بعد مارس 2024 وارد

الطاقة

قال وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، إن تخفيضات دول أوبك+ لإنتاج النفط يمكن أن تستمر بعد الربع الأول من العام المقبل (2024)، إذا لزم الأمر.

وأوضح الوزير، في تصريحات اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة، أن التخفيضات قد تستمر «بشكل مطلق»، بعد مارس/آذار المقبل (2024)؛ إذ إن قرار خفض المعروض، المعلن خلال الأسبوع الماضي، بأكثر من 2 مليون برميل يوميًا ونصفها تقريبًا من السعودية، لن يتوقف إلا بعد النظر في ظروف السوق واستعمال «نهج تدريجي».

وأضاف وزير الطاقة السعودي: «أعتقد بصدق أن الخفض البالغ 2.2 مليون برميل سيحدث، وأن هذه الكميات ستتغلب على عمليات بناء المخزون التي من المعتاد أن تحدث في الربع الأول من العام.. وهناك دلائل بالفعل على أن الطلب يتحسن»، وفق تصريحاته لوكالة بلومبرغ (Bloomberg).

مساهمة روسيا في قرار أوبك+

قبل اجتماع أوبك+ الأخير، وبينما كان التجار يحاولون قياس التأثير الحقيقي للاتفاق بين دول أوبك وحلفائها، كان أحد أكبر الأسئلة يرتبط بروسيا، التي جاءت مساهمتها بفرض قيود على التصدير وليس خفض الإنتاج بشكل صريح وعن هذا الموقف، قال وزير النفط السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، إنه كان يُفَضِّل أن يرى انخفاضًا في الإنتاج، لكنه لم يستطع إقناع نظيره الروسي، على الرغم من محاولة ذلك، مضيفًا: «نحن نعلم أيضًا أنه من الصعب للغاية على روسيا خفض الإنتاج في الشتاء».

وأوضح الأمير عبدالعزيز بن سلمان أن هناك ثقة بين الرياض وموسكو، وهذه هي العلاقة الرئيسة في تحالف أوبك+، لافتًا إلى أنه بينما تواصل روسيا إنتاجها؛ فإنها تفرض قيودًا على صادراتها، فإذا لم تفِ موسكو بتعهداتها؛ فقد كانت شفافة ووعدت بالتعويض. وأضاف: «نحن نصدقهم.. وأعتقد بصدق أنهم يفعلون كل شيء حسب الاتفاق، ومن المهم بالقدر نفسه أن تحظى موسكو بثقة السوق؛ الأمر الذي يتطلّب تحققًا خارجيًا»، وفق التصريحات التي اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة. وأشار وزير الطاقة السعودي إلى أن هذا الأمر هو ما كانت السعودية تخبر به روسيا، «هذا ما كنا نقوله لهم: لا يهم تصديقنا لك، ما يهم هو السوق، المصادر الثانوية، تعقب الناقلات.. عليكم الاقتراب منهم، والعمل معهم».

الحلفاء وفي مقدمتهم الإمارات

لدى سؤاله عن التزام دولة الإمارات باتفاق أوبك+، قال وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، إنه لديه الإيمان نفسه بالحليف الخليجي الرئيس، وهو دولة الإمارات، مضيفًا: «لم نكن لنبرم هذه الصفقة لو كنا نعتقد أنهم لا يفعلون ما يفترض بهم فعله».

ويكشف الإنفوغرافيك التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- عن تفاصيل تخفيضات الإنتاج الطوعية لـ7 من دول أوبك

ويبلغ حجم التخفيضات الطوعية الإضافية المعلنة من جانب 8 دول في تحالف أوبك+ نحو 2.193 مليون برميل يوميًا، وذلك بعد اجتماع التحالف يوم 30 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي 2023، وفق الأرقام التي رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

يشار إلى أن روسيا تنفذ خفضًا في الصادرات وليس الإنتاج، بمقدار 300 ألف برميل يوميًا من صادرات النفط الخام، بالإضافة إلى 200 ألف برميل يوميًا من صادرات المشتقات النفطية.

الفالح: السعودية تنتج برميل النفط الأنظف والأقل ضرراً في العالم

عكاظ

كشف محافظ صندوق الاستثمارات العامة ياسر الرميان، أمس، أن الصندوق سيطبق خطة خلال العام القادم لتقليص الانبعاثات الكربونية.

وقال الرميان، خلال فعاليات «مبادرة السعودية الخضراء 2023»، المنعقدة في دبي: «الصندوق يستهدف من خلال مبادراته الوصول لصفر انبعاثات كربونية بحلول 2050، بجانب تقليص تكلفة إنتاج الطاقة، خصوصاً كلفة الكيلو وات ساعة لإنتاج الطاقة الشمسية من سنت واحد إلى 0.76 سنت».

ولفت إلى أن الصندوق السيادي السعودي، كان أحد أول الصناديق الاستثمارية التي أصدرت الصكوك الخضراء بقيمة 8.5 مليار دولار. وأشار إلى أن شركة أرامكو السعودية استثمرت كثيراً في الطاقة المتجددة عبر صندوق الاستثمارات العامة.

من جهته، أوضح وزير الاستثمار خالد الفالح، أن المملكة قامت ببناء مجمع كبير للمرة الأولى في السعودية لوسائل النقل والمركبات الكهربائية بالكامل، والتزمت المملكة على مدى الوقت لإنفاق ملايين الدولارات من جانب الحكومة والمستثمرين لتحويل المركبات في السوق السعودية إلى مركبات كهربائية، مما يتطلب لبناء شبكة متكاملة لشحن المركبات، كل هذا مشروع كبير يمثل المسؤولية حيال البيئة وهي جزء من مبادرة السعودية الخضراء التي أطلقها ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان. وقال: إن المملكة استطاعت أن تنوع مصادر إنتاج الطاقة لجعل 50% منها من مصادر متجددة و50% من الغاز المسال، ولقد وضعنا سياسات ذات معايير صارمة من وزارة الطاقة تحاول دائماً أن تطبق هذه المعايير على شركة أرامكو لتكون لديها أقل انبعاثات حول العالم، وأن تكون لديها أقل الانبعاثات، وبالتالي إننا ننتج برميل النفط الأنظف والأقل ضرراً في العالم، لدينا عدد من المعايير التي نطمح في مجال إنتاج الطاقة لتحقيقها وجعلها حقيقة.

20 مليار دولار استثمارات بالطاقة المتجددة

وزير الاستثمار خالد الفالح، أضاف: «لدينا الآن أقل مستوى للانبعاثات الكربونية، ونحن ننظر إلى الاستدامة كفرصة في السعودية، ونستهدف الوصول إلى صفر انبعاثات كربونية، من خلال إنتاج الهيدروجين الأخضر والأزرق، كما أن لدينا استثمارات في الطاقة المتجددة خارج المملكة، حيث لديها أكبر استثمارات في الخارج من شركة أكواباور لديها استثمارات تقدر بـ 20 مليار دولار في أوزباكستان في مجال الطاقة المتجددة».

ونوه الفالح، إلى أن المملكة تعمل على بناء أكثر المشاريع طموحاً وأكبر مشروع للهيدروجين الأخضر بالعالم في نيوم للطاقة المتجددة للطاقة الهيدروجينية الخضراء، مدينة المستقبل التي ستستقطب إليها المستثمرين والشركاء والمستهلكين، واستطاعت أن تؤمن الاستثمار المطلوب لها.

وأضاف قائلاً: «الواقع يحتم استمرار استهلاك النفط، وما نقوم به هو توفير الحلول الأفضل، فهناك 8 مليارات نسمة في العالم، ويجب أن يكون هناك عدالة اجتماعية وعدالة في الاستدامة، والاستدامة الاقتصادية من الأمور المهمة، وهنا يأتي دور الاستثمار لتقليل آثار التغير المناخي من خلال توفير التمويل والاستثمار المستدام لها».

الإبراهيم: 20 % نمو لـ«غير النفطي»

ذكر وزير الاقتصاد والتخطيط فيصل الإبراهيم، أن الأهداف التي وضعت في السعودية بحلول 2050، تتطلب تخصيص المزيد من الأموال والاستثمارات لعدد من المبادرات الموجودة، وهو خارج إطار الخطط الأساسية الموضوعة الآن.

وقال، خلال مشاركته في الجلسة الحوارية التي كانت بعنوان «إطلاق الحيز المالي لتمويل العمل المناخي»: «المملكة ملتزمة برؤية 2030، التي تشكل خارطة طريق لتمكين الشباب وبناء اقتصاد قوي، ما ساهم في تنمية قطاع الطاقة المستدامة، وقمنا بتفعيل أدوات الاستثمار وتفعيل دور الشباب والقطاع الخاص في الاستثمار».

وأضاف: «بالنسبة لاقتصادنا غير النفطي شهدنا نمواً اقتصادياً بأكثر من 15% بل يقارب 20% في قطاع الاقتصاد غير النفطي منذ وضع رؤية 2030 وتفعيلها، وهذه الرؤية الناجحة هي التي تسمح لنا بتشجيع الشباب والانخراط في الاستثمار من داخل وخارج البلاد، ونسعى لرفع كفاءة مؤسساتنا الوطنية في كافة المجالات، وهذا سيسمح بجني العديد من العائدات التي يمكن بعد ذلك تمويل المشاريع الخضراء من خلالها، مثل مشاريع تقليل الانبعاثات واحتجاز الكربون».

ونوه بقوله: «لدينا في المملكة أنظف طاقة منتجة عالمياً، ولدينا أكبر مشروع لإنتاج الهيدروجين الأخضر في العالم، فالإرادة السياسية متوفرة بالتأكيد في المملكة للتحول بقطاع الطاقة».

النفط يتراجع مع عدم اليقين بشأن تخفيضات أوبك+ ونمو الطلب

الرياض

غيرت العقود الآجلة للنفط مسارها بعد أن ارتفعت لفترة وجيزة في تداولات أمس الاثنين وسط ضغوط مستمرة من قرار أوبك+ والضبابية بشأن نمو الطلب العالمي على الوقود، على الرغم من أن خطر تعطل الإمدادات بسبب الصراع في الشرق الأوسط حد من الخسائر.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 0.9 بالمئة، بما يعادل 73 سنتا، إلى 78.15 دولارا للبرميل، في حين بلغت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 73.43 دولارا للبرميل، بانخفاض 0.8 بالمئة، أو 64 سنتا.

وقالت فاندانا هاري، مؤسسة رؤى فاندا لتحليل سوق النفط: «يبدو أن الخام يتعرض لضغوط مستمرة من قرار أوبك+، وهناك ما يبرر درجة من التخفيض في التخفيضات الأعمق لأوبك+، لكن حتى الآن، تجاهلها مجمع الخام تماما».

وانخفضت أسعار النفط أكثر من 2 % الأسبوع الماضي بفعل شكوك المستثمرين بشأن عمق تخفيضات الإمدادات التي تنفذها منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاؤها بما في ذلك روسيا، في إطار مجموعة أوبك+، والمخاوف بشأن تباطؤ نشاط التصنيع العالمي.

وكانت تخفيضات أوبك+ المعلنة يوم الخميس طوعية بطبيعتها، مما أثار الشكوك حول ما إذا كان المنتجون سينفذونها بالكامل أم لا. ولم يكن المستثمرون متأكدين أيضًا من كيفية قياس التخفيضات. وكانت الاعتبارات الجيوسياسية أيضًا في مقدمة اهتمامات المستثمرين مع استئناف القتال في غزة. وقال الجيش الأميركي، يوم الأحد، إن ثلاث سفن تجارية تعرضت لهجوم في المياه الدولية بجنوب البحر الأحمر، في حين أعلنت جماعة الحوثي اليمنية مسؤوليتها عن هجمات بطائرات مسيرة وصواريخ على سفينتين إسرائيليتين في المنطقة. وقالت شركة بيكر هيوز لخدمات الطاقة في تقريرها الذي يحظى بمتابعة وثيقة يوم الجمعة إن حفارات النفط الأميركية ارتفعت بمقدار خمسة إلى 505 هذا الأسبوع، وهو أعلى مستوى لها منذ سبتمبر. وفيما يتعلق بالنفط الروسي، كثفت الدول الغربية جهودها لتطبيق سقف سعر 60 دولارًا للبرميل على شحنات النفط الروسي المنقولة بحرًا، والذي فرضته لمعاقبة موسكو على حربها في أوكرانيا. وفرضت واشنطن يوم الجمعة عقوبات إضافية على ثلاثة كيانات وثلاث ناقلات نفط.

وبشكل منفصل، قال البيت الأبيض يوم الجمعة إنه مستعد «لوقف تخفيف العقوبات المفروضة على فنزويلا العضو في أوبك في الأيام المقبلة ما لم يتم إحراز مزيد من التقدم بشأن إطلاق سراح السجناء السياسيين الفنزويليين والأميركيين «المحتجزين ظلما». وفي الوقت نفسه، استأنفت الهند شراء النفط الفنزويلي.

وقال محللو أبحاث بنك إيه ان زد، في مذكرة للعملاء، النفط يتراجع مع فشل السوق في التخلص من كآبة أوبك+. وقالوا انخفض النفط، بعد فشله في تحقيق مكاسب مبكرة، وسط شكوك مستمرة في أن تخفيضات العرض الأخيرة من قبل أوبك + ستغير مجرى السوق. وجاء هذا الانخفاض في إسعار النفط، على الرغم من التكهنات بأن بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي قد انتهى من رفع أسعار الفائدة واحتمال إعادة تشديد العقوبات الأميركية على الإمدادات الفنزويلية. وسجل النفط انخفاضًا شهريًا متتاليًا مع تضخم الإمدادات من الدول غير الأعضاء في أوبك، في حين تراجعت توقعات نمو الطلب. وجاء التراجع حتى بعد تحرك منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها الأسبوع الماضي لتعميق تخفيضات الإنتاج.

وقالت تشارو تشانانا، استراتيجية السوق لدى ساكسو كابيتال ماركيتس بي تي إي: «من المرجح أن يظل المتداولون حذرين في ظل عدم يقين تخفيضات أوبك +، وارتفاع إنتاج النفط من خارج أوبك». وقد تقلص انتشار برنت الفوري -الفجوة بين أقرب عقدين له- إلى 9 سنتات للبرميل في التخلف. ويمثل هذا انخفاضًا عن 49 سنتًا قبل شهر تقريبًا، مما يشير إلى أن توقعات السوق على المدى القريب آخذة في التحسن. ومن المرجح أن يظل النفط الخام متقلبًا، وربما بلا اتجاه، حتى ترى السوق بيانات واضحة حول تخفيضات الإنتاج الطوعية للمجموعة، والتي تدخل حيز التنفيذ اعتبارًا من الشهر المقبل، وفقًا لشركة آر بي سي كابيتال ماركتس. وقال مايكل تران، محلل آر بي سي، في مذكرة: «إننا نعود إلى سوق يحركه العرض، وهو سوق يشبه إلى حد كبير العقد الذي سبق ظهور كوفيد بدلاً من السوق التي يقودها الطلب كما رأينا في حقبة ما بعد الوباء». وفي الشرق الأوسط، في غضون ذلك، ادعى المتمردون الحوثيون المدعومين من إيران أنهم استهدفوا سفينتين إسرائيليتين في البحر الأحمر، كجزء من سلسلة من الهجمات ضد السفن التجارية في المياه الدولية وسط الحرب في غزة. وقالت الولايات المتحدة إن إحدى مدمراتها أسقطت ثلاث طائرات بدون طيار. وقال محللو موقع انفيستنق دوت كوم، أسعار النفط تنخفض مع تغلب خيبة أمل أوبك+ على فرحة أسعار الفائدة، ومخاطر الشرق الأوسط. وقالوا تراجعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الاثنين، حيث عوض احتمال وجود أسواق أقل ضيقًا في عام 2024 إلى حد كبير الإشارات الإيجابية من بنك الاحتياطي الفيدرالي الأقل تشددًا وانقطاع الإمدادات المحتملة في الشرق الأوسط. وتراجعت أسعار النفط الخام إلى ما دون 80 دولارًا للبرميل، لتتراجع للأسبوع السادس على التوالي بعد تخفيضات الإنتاج المخيبة للآمال إلى حد كبير من قبل منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها (أوبك +). واستمرت هذه الفكرة يوم الاثنين، على اعتبار أن إجمالي تخفيضات أوبك+ تبلغ أقل من مليون برميل يوميا في التخفيضات الجديدة. كما أن التخفيضات طوعية أيضًا، حيث أشار بعض أعضاء التحالف إلى أنهم لن يلتزموا بذلك وسيقومون بدلاً من ذلك برفع مستويات الإنتاج. ومع ذلك، فإن ضعف الدولار، في أعقاب إشارات أقل تشددًا على ما يبدو من رئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول، قد منح أسعار النفط بعض الراحة.

وشهدت هجمات البحر الأحمر تجدد المخاوف بشأن الإمدادات في الشرق الأوسط. وقال البنتاغون خلال عطلة نهاية الأسبوع إن عدة سفن عسكرية وتجارية أميركية تعرضت لهجوم في البحر الأحمر، في حين زعمت جماعة الحوثي اليمنية أنها نفذت هجمات بطائرات بدون طيار وصواريخ على سفن إسرائيلية في المنطقة. وشهدت التقارير قيام المتداولين بتسعير بعض علاوة المخاطرة على النفط الخام. وكانت المخاوف من الحرب بين إسرائيل وحماس قد تسربت بشكل مطرد من الأسواق خلال الشهر الماضي، حيث لم يتسبب الصراع حتى الآن في انقطاع يذكر في إمدادات الشرق الأوسط.

لكن الهجمات الجديدة يمكن أن تنذر بامتداد محتمل للصراع، مما قد يجذب الولايات المتحدة وقوى شرق أوسطية أخرى ويحتمل أن يؤدي إلى تعطيل الإمدادات. وفي الأسبوع الماضي، انهارت المحادثات لتمديد الهدنة التي استمرت أسبوعًا، مما أدى إلى استئناف الحرب. ولا تزال أسواق النفط تواجه مخاوف الطلب، ناهيك عن نقص الإمدادات. ولكن على الرغم من بعض الإشارات الإيجابية خلال عطلة نهاية الأسبوع، ظلت أسواق النفط الخام منحرفة إلى حد كبير نحو الاتجاه الهبوطي، حيث أدت تخفيضات أوبك + المخيبة للآمال إلى تفاقم المخاوف بشأن تباطؤ النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء العالم.

وأظهرت قراءات مؤشر مديري المشتريات من العديد من الاقتصادات الكبرى أن النشاط التجاري ظل ضعيفًا في نوفمبر. وكانت بيانات مؤشر مديري المشتريات الضعيفة من الصين أكبر مستورد للخام والولايات المتحدة أكبر مستهلك للوقود مصدرًا رئيسيًا للخلاف في الأسواق.

وكانت المخاوف بشأن تباطؤ النشاط الاقتصادي - الذي قد يؤدي بدوره إلى انخفاض الطلب على النفط - بمثابة ثقل رئيس على أسواق النفط الخام هذا العام، خاصة وأن معظم البنوك المركزية الكبرى أشارت أيضًا إلى أن أسعار الفائدة ستظل مقيدة لفترة أطول. وعلى جبهة العرض، ظل الإنتاج الأميركي عند مستويات قياسية في الأسابيع الأخيرة، في حين أدى تراجع الطلب على الوقود في البلاد إلى زيادة كبيرة في مخزونات النفط الخام. واستأنفت شركات التكرير الهندية شراء النفط الفنزويلي من خلال وسطاء، ومن المقرر أن تجتمع شركة ريلاينس الهندية مع مسؤولين تنفيذيين من شركة بدفسا الحكومية الأسبوع المقبل لمناقشة المبيعات المباشرة بعد تخفيف العقوبات الأميركية.
واستؤنفت التجارة بين الدولة العضو في أوبك وثاني أكبر وجهة لنفطها بعد أن رفعت واشنطن مؤقتا في أكتوبر العقوبات التي كانت تحظر صادرات النفط الفنزويلية، مما أدى إلى موجة من المبيعات الفورية للخام والوقود من خلال وسطاء وتجار، معظمها إلى الصين. لكن إنتاج فنزويلا من النفط كان متقلبا، مما يحد مما يمكن أن تقدمه للتصدير.

وكانت آخر مرة استوردت فيها الهند الخام الفنزويلي في عام 2020. وقد يؤدي الحصول على النفط الثقيل الفنزويلي إلى الحد من تكاليف الاستيراد بالنسبة للهند، التي أصبحت مشتريًا رئيسًا للنفط الروسي، ويقلل من اعتمادها على الشرق الأوسط.

وقالت مصادر تجارية إن ثلاث شركات تكرير هندية اشترت نحو أربعة ملايين برميل من الخام الفنزويلي تسليم فبراير بسعر يتراوح بين 7.50 و8 دولارات للبرميل أقل من خام برنت المؤرخ على أساس تسليم السفينة.

ومن بين تلك الشركات، باعت دار التجارة، فيتول 1.5 مليون برميل إلى مؤسسة النفط الهندية و500 ألف برميل إلى شركة ميتال للطاقة، وهي مشروع مشترك بين شركة هندوستان بتروليوم التي تديرها الدولة وشركة ميتال إنرجي انفستمنت. وقال مصدر إن ريلاينس تلقت في السابق عرضا لشحن فوري بسعر 16 دولارا للبرميل أقل من خام برنت المؤرخ على أساس التسليم، لكن لم يكن من الواضح ما إذا كانت الصفقة قد تم تنفيذها. وقال نائب وزير النفط الفنزويلي الشهر الماضي إن الدولة الواقعة في أميركا الجنوبية تنتج نحو 850 ألف برميل يوميا من النفط الخام وتستهدف الوصول قريبا إلى مليون برميل يوميا، وهو الهدف الذي أخطأته مرارا.

وكانت شركة ريلاينس، ذات يوم ثاني أكبر عميل للنفط الخام لشركة بدفسا، وبالتالي موردًا مهمًا للوقود إلى فنزويلا. وقال أحد التجار: «لقد حدد فريق ريلاينس بالفعل اجتماعات مع المديرين التنفيذيين لشركة بدفسا في كاراكاس»، مضيفًا أنه من المتوقع أن تشمل المناقشات مبيعات النفط الخام إلى الهند وواردات الوقود لفنزويلا. وتتفاوض الشركة الفنزويلية بشكل منفصل بشأن مبيعات الخام لشركة بتروتشاينا الصينية، لكن لم يتم التوقيع على أي اتفاق. ولم تصل أي شحنات إلى الهند بعد، لكن بعض السفن انتهت من التحميل في أواخر نوفمبر، لذا من المتوقع أن يُسمح لها بالمغادرة في ديسمبر، وفقًا لبيانات تتبع الناقلات وجداول الشحن.

وقالت بعض المصادر إن استلام الشحنات سيعتمد إلى حد كبير على قدرة المشترين على استئجار الناقلات التي توافق على التحميل في الموانئ الفنزويلية، حيث تشيع التأخيرات وقضايا الجودة، واستعدادهم للدفع مقدمًا، كما تطالب شركة بدفسا. وقال بعض المشترين إن استخدام شركة بدفسا للبيوت التجارية والوسطاء للتفاوض على مبيعات النفط لمصافي التكرير الآسيوية يخلق ارتباكًا، وقد أحجم العملاء، بما في ذلك شركات التكرير المستقلة في الصين، في الآونة الأخيرة عن إجراء عمليات شراء جديدة لأنهم يجدون صعوبة في الاتفاق على الأسعار.

من المرجح أن يظل المتداولون حذرين في ظل عدم يقين تخفيضات أوبك+

«كفاءة» يستهدف وفورات 54 ألف برميل نفط مكافئ يوميا في القطاع الصناعي

الاقتصادية

يستهلك القطاع الصناعي في السعودية نحو 48 في المائة من الطاقة الأولية بالمملكة، حيث تشكل الصناعات «كثيفة الاستهلاك» -البتروكيماويات والأسمنت والحديد والألمنيوم- ما يقارب 70 في المائة من استهلاك الطاقة في هذا القطاع. ومن هذا المنطلق حرص المركز السعودي لكفاءة الطاقة «كفاءة» على رفع كفاءة استهلاك الطاقة واللقيم للصناعات كثيفة الاستهلاك، حيث تم العمل في البداية على وضع متطلبات ومستهدفات لتحسين كفاءة الطاقة في القطاع الصناعي في المملكة، ومن ثم متابعة التزام الشركات المندرجة تحت الصناعات المستهدفة -البتروكيماويات، الأسمنت، الحديد والألمنيوم- بالمعايير والمتطلبات في كفاءة الطاقة بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية. وتم تحديد أهداف مستويات كثافة الطاقة للمصانع القائمة والجديدة في المملكة، حيث يعمل المركز على المتابعة مع المصانع ومساعدتها على تحقيق الأهداف دوريا عبر عدة مراحل (المرحلة الأولى 2014-2019 - المرحلة الثانية 2020-2025)، حيث بلغت الوفورات المحققة في نهاية الدورة الأولى ما يقارب 25 ألف برميل نفط مكافئ يوميا، كما يهدف المركز إلى تحقيق وفورات إضافية حتى نهاية 2025 تقارب 54 ألف برميل نفط مكافئ يوميا. وفي سياق متصل، عمل المركز على دراسة القطاعات الصناعية الأخرى غير المستهدفة وتحديد الآليات المناسبة لتحسين كفاءة استهلاك الطاقة لديها، ونظرا لتعددها وتنوع طبيعتها، إضافة إلى محدودية توافر المعايير العالمية لكفاءة الطاقة فيها، فقد قام المركز بإطلاق مبادرة برنامج إدارة الطاقة التي تهدف إلى التركيز على تعزيز نظام إدارة الطاقة في هذه المجالات غير المستهدفة من خلال تنفيذ أنظمة إدارة الطاقة ورفع الوعي بأهمية النظام وفوائده.

ويهدف برنامج إدارة الطاقة إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة، وهي: تمكين مختلف منشآت القطاع من تحقيق وفورات في استهلاك الطاقة، وترسيخ ثقافة كفاءة الطاقة، وشمولية البرنامج لكل القطاع الصناعي. والمركز يعمل على رفع كفاءة إنتاج واستهلاك الطاقة وحسن إدارتها في المملكة في ثلاثة قطاعات رئيسة هي: الصناعة، والمباني، والنقل البري، من خلال وضع آليات ومبادرات لكل قطاع وتحديد المؤشرات والأهداف والخطط والسياسات المتعلقة بذلك فضلا عن اقتراح مشاريع الأنظمة الخاصة بكفاءة الطاقة، وإصدار اللوائح الفنية والمعايير والإجراءات التي تحقق كفاءة الطاقة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات: تحديات بارزة ستؤثر في الربحية .. غيض من فيض الاقتصادية

أكد المهندس عبدالرحمن الفقيه رئيس مجلس إدارة الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات «جيبكا»، الرئيس التنفيذي لشركة «سابك» أن صناعة الكيماويات تحتاج إلى المحافظة على المرونة في مواجهة التحديات المستمرة، وابتكار طرق جديدة للنمو، حيث تعد الكيمياء مصدرا أساسيا لتقديم الحلول للتحديات التي يواجهها العالم». وأضاف «في عام 2024 وما بعده، سيكون الابتكار من أجل المستقبل، وتلبية الطلبات المتزايدة لزبائننا، والتعامل الأمثل مع الظروف العالمية التي باتت أكثر تعقيدا من أي وقت مضى، ضرورات أساسية للصناعة».

وقال في كلمته الترحيبية لحفل افتتاح الدورة الـ17 لفعاليات منتدى «جيبكا» السنوي في الدوحة، تحت شعار «توظيف الكيمياء لتحقيق التحول المؤثر»، إن «المنتدى يعقد هذا العام في وقت حاسم تواجه فيه صناعتا الكيماويات والبتروكيماويات تحديات بارزة ستشكل مستقبل الصناعة لعقود مقبلة، فالتغير المناخي، وتحول الطاقة، والمتطلبات التنظيمية المتغيرة باستمرار، والاقتصاد الدائري، وغيرها، ليست سوى غيض من فيض قائمة طويلة من العوامل التي سيكون لها تأثير مباشر في ربحية صناعتنا وعملياتها، وكيفية تصميم منتجاتنا وتصنيعها على امتداد دورة حياتها».

وأضاف «وفي الوقت نفسه، ما زلنا نشهد أخطارا جيوسياسية، وحالات من عدم اليقين فيما يتعلق بأسعار مواد اللقيم، والطلب على الطاقة، والتوقعات الاقتصادية العالمية التي ستستمر في التأثير على قطاع الكيماويات في المنطقة والدول التي نعمل فيها أو نصدر إليها منتجاتنا».

وزير السياحة: مشاريع السعودية الكبرى ترتكز على الاستدامة وتراعي المناخ والطبيعة والمجتمعات المحلية الاقتصادية

شارك وزير السياحة أحمد الخطيب، في جلسة حوارية بعنوان «الاستثمار في السياحة المستدامة»، وذلك على هامش مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (كوب 28) المنعقد في الإمارات.

واستعرض الخطيب أهم الرؤى حول الإستراتيجيات والخطط المستقبلية للمملكة وإنجازاتها في مجال السياحة المستدامة، والدور المتكامل لمبادرة السعودية الخضراء (SGI) مع رؤية 2030.

وسلط الضوء على أهم الإنجازات التي تحققت حتى الآن في مبادرة السعودية الخضراء، ودورها في تحقيق رؤية المملكة 2030، وشدد على التزام المملكة بدعم التحول في قطاع الطاقة، ليصل استخدام الطاقة المتجددة إلى 50% بحلول عام 2030، وتحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2060، لافتا إلى التقدم الكبير الذي تحقق في هذا السياق مثل دمج 2.8 جيجاواط من الطاقة المتجددة في الشبكة، وإعادة تأهيل الأراضي على نطاق واسع، بالإضافة إلى إحراز تقدم كبير في جهود الحفاظ على الحياة البرية وإعادة التشجير.

وفي معرض حديثه عن الأهداف السياحية الطموحة للسعودية التي ترتكز على الاستدامة استشهد معاليه بالمشاريع المبتكرة، ومراعاتها للمناخ والطبيعة والمجتمعات المحلية، بما في ذلك مشروع نيوم العملاق الذي سيكون خاليا من الكربون تماما، ومشروع البحر الأحمر، كأمثلة حية على دمج الاستدامة في التنمية السياحية.

وتطرق وزير السياحة للحديث عن الدور الكبير للمملكة في تعزيز السياحة المستدامة على مستوى العالم، مشيرا في هذا الصدد إلى المساهمات الكبيرة للمركز العالمي للسياحة المستدامة في قيادة وتسريع الجهود للوصول إلى صافي الانبعاثات الصفرية في القطاع، لافتا إلى ضرورة توحيد الجهود لزيادة مساهمة القطاع في العمل على مواجهة الاحتباس الحراري، والتعاون للحد من التأثير البيئي للسفر والسياحة.

كما تركز الحديث على معرض «إكسبو 2030» القادم في مدينة الرياض، وأعرب الخطيب عن اعتزازه وسعادته بنجاح السعودية في استضافة هذا الحدث العالمي، مؤكدا أن معرض إكسبو 2030، الذي يحمل عنوان «حقبة التغيير: معاً نستشرف المستقبل»، يتماشى تماماً مع أهداف الاستدامة والعمل المناخي في المملكة العربية السعودية. وأشار إلى أن المعرض لن يركز على التقدم الذي حققته المملكة في مجال السياحة المستدامة فحسب، بل سيكون بمثابة منصة للحوار الدولي حول تغير المناخ، لافتاً إلى أهمية دمج الممارسات المستدامة في جميع جوانب معرض إكسبو 2030، بهدف وضع معيار عالمي في استضافة الأحداث الكبرى الصديقة للبيئة.

وأعرب الخطيب عن ثقته في مستقبل السياحة المستدامة في المملكة والعالم, مشددا على أهمية مواجهة التحديات الحالية واغتنام الفرص لضمان استمرار السياحة كقوة للتأثير البيئي والاجتماعي الإيجابي. ودعا القادة العالميين وأصحاب المصلحة للانضمام إلى المملكة في رحلتها نحو مستقبل أكثر استدامة وازدهارا في مجال السياحة.

الصندوق العربي للطاقة يعتزم استثمار مليار دولار في تقنيات إزالة الكربون الاقتصادية

يعتزم الصندوق العربي للطاقة استثمار ما يصل إلى مليار دولار في تقنيات إزالة الكربون على مدى الأعوام الخمسة المقبلة، بحسب ما أعلنه الصندوق في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ «كوب28» في دبي.

ويركز الصندوق، وهو مؤسسة مالية متعددة الأطراف، على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ويعد الاستثمار المقرر والاسم الجديد جزءا من استراتيجية مدتها خمسة أعوام حتى عام 2028 لدعم تحول «مشهد الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نحو مستقبل يتحقق فيه صافي انبعاثات صفري».

وبحسب «رويترز»، قال خالد علي الرويغ الرئيس التنفيذي للصندوق في بيان «تتضمن استراتيجيتنا تنويع الاستثمارات من خلال دعم التقدم التكنولوجي لتعزيز كفاءة الطاقة ودفع الجهود المستدامة لإزالة الكربون».

وأصدرت المؤسسة، التي منحتها كل وكالات التصنيف الائتماني الكبرى تصنيفا ائتمانيا من الدرجة الاستثمارية، سندات خضراء لأجل خمسة أعوام بقيمة 750 مليون دولار بعد إنشاء إطار عمل يخص السندات الخضراء في عام 2021.

وخصص الصندوق 610 ملايين دولار حتى الآن لـ11 مشروعا في المنطقة.

وجاء في البيان أن المؤسسة خصصت حاليا 18 في المائة من محفظتها للقروض، البالغة 4.5 مليار دولار، لدعم مبادرات المسؤولية البيئية والاجتماعية.

وأسست عشر دول عربية الصندوق في عام 1974، ويقع مقره الرئيس في السعودية ولديه أصول تزيد على ثمانية مليارات دولار، وفقا لموقعه الإلكتروني.

في سياق متصل، قال أخيم شتاينر مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي «إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (كوب28) في دبي، الذي شارك فيه عدد قياسي بلغ 97 ألف مشارك، لا ينبغي أن يصبح نموذجا في المستقبل من حيث عدد المشاركين».

وقال شتاينر، «أعتقد شخصيا أن هذه المؤتمرات أصبحت كبيرة للغاية». لكن شتاينر قال «إنه لا يريد أن يطلب من أي شخص عدم المشاركة».

وقال شتاينر «إذا أتيحت لدولة مثل الإمارات فرصة تنظيم مؤتمر كبير كهذا، فلا أعتقد أن هذه هي مشكلتنا الكبرى»، مضيفا أنه «مع ذلك، ينبغي أن يؤخذ في الحسبان أن نمو المؤتمرات يعني كثيرا من الجهد والوقت والتكاليف».

وقال شتاينر «إن العالم كله يدرك ويعرف أن إزالة الكربون من اقتصاداتنا أصبحت أمرا لا مفر منه».

الطلب العالمي على الوقود يلقي بظلاله على النظرة المستقبلية للسوق النفطية الاقتصادية

استمرت تقلبات أسعار النفط الخام في بداية الأسبوع الجاري مع ميل إلى المكاسب بسبب عودة التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط جراء حدة الحرب في غزة، كما أن نمو الطلب العالمي على الوقود يلقي بظلاله على النظرة المستقبلية للسوق النفطية. وبسبب تخفيضات «أوبك+» تتهيأ سوق النفط الخام لعجز بسيط في الربع الأول من عام 2024، حيث ترى بنوك استثمارية دولية أن ذلك سيضفي بعض الارتفاع على أسعار النفط الخام.

ويقول لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون: إن قرارات وزراء الطاقة في اجتماع «أوبك+» أدت إلى تخفيضات «طوعية» إضافية بين أعضاء المجموعة، وقد بدأ الوضع في السوق النفطية يهدأ مع حدوث تقلبات طفيفة في الأسعار.

وأوضح المحللون، أن التخفيضات الإنتاجية الطوعية الجديدة تعني أن الفائض الذي توقعه الجميع للربع الأول من عام 2024 قد اختفى حاليا، وسيكون هناك عجز وإن كان صغيرا. ورجح المحللون أن يكون هناك بالفعل اتجاه صعودي للأسعار يعتمد إلى حد كبير على كيفية قيام «أوبك+» بإلغاء التخفيضات الطوعية، كما يتابع السوق كيفية تطور بيانات الطلب في العام المقبل. وفي هذا الإطار، يقول روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية: إن بيانات الاقتصادات الكبرى هي المؤثر الأكبر على حركة الأسعار في الفترة المقبلة خاصة النشاط الصناعي في الصين وبيانات الوظائف في الولايات المتحدة وقدرة الصادرات النفطية الروسية على التغلب على العقوبات الغربية.

وأشار إلى أن البرازيل تعد إضافة قوية لتكتل المنتجين، ولكن لن تحد من إنتاجها النفطي على المدى القصير رغم انضمامها لمجموعة «أوبك+»، وستظل تقود زيادات مؤثرة من خارج التحالف جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة وجيانا، مشيرا إلى أن الطبيعة الطوعية لخفض الإنتاج الذي قام به تحالف «أوبك+» في اجتماعه الأخير جعل تأثيره على الأسعار محدودا.

من جانبه، يقول ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المتخصصة: إن «أوبك+» اتفقت في الاجتماع الأخير الافتراضي على تخفيضات طوعية ولكنها قادرة على إجراء تدخلات أكثر حزما في الاجتماعات المقبلة، مشيرا إلى تأكيد شركة «آي إن جي» على أنه إذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من الإجراءات في المستقبل فسيتدخل تحالف «أوبك+» بطريقة ناجزة وناجحة كما حدث في فترات سابقة خاصة أزمة كوفيد قبل ثلاثة أعوام.

وأشار إلى أن «أوبك+» هو تحالف قوي، لافتا إلى أن الاتفاقات الودية أو الطوعية تكون مناسبة للصناعة في بعض الفترات، وقد يكون أو لا يكون له أي تأثير على الأسواق ولكن لا يقلل ذلك من أهميتها ومردودها حتى وإن لم يكن فوريا.

من ناحيته، يقول ماثيو جونسون المحلل في شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات: إن الاستثمارات في السوق النفطية تنتعش مجددا في عديد من الدول المنتجة بالنظر إلى احتياجات الطلب المستقبلي المتنامية، مشيرا إلى أن بيانات رسمية أظهرت أن صناعات استخراج النفط والغاز في كندا وظفت 10.6 مليار دولار كندي (7.85 مليار دولار) من رأس المال خلال الربع الثالث بزيادة 1.68 في المائة عن فترة الثلاثة الأشهر السابقة و12.76 في المائة عن الربع نفسه من العام الماضي.

ونقل عن هيئة الإحصاء الكندية أخيرا أن إجمالي النفقات الرأسمالية لصناعات استخراج النفط والغاز للأرباع الثلاثة الأولى من عام 2023 ارتفع بنسبة 20 في المائة على أساس سنوي، مشيرا إلى أن كندا مثال بارز في هذا الصدد، ولكن هناك انتعاش مواز في استثمارات نفطية في عدد من الدول الأخرى خاصة الولايات المتحدة وجيانا والبرازيل وفنزويلا والأخيرة تم تخفيف العقوبات الأمريكية عليها لتعزيز الإنتاج وخفض الأسعار.

بدورها، تقول مواهي كواسي العضو المنتدب لشركة «أجركرافت» الدولية: إن الضغوط الهبوطية اتسعت على العقود الآجلة للنفط الخام بعدما تنامت المخاوف بشأن العرض على أثر اتفاق «أوبك+» الطوعي لخفض الإنتاج، موضحا أنه في المقابل ذكر «ساكسو آسيا والمحيط الهادي» أن «السوق لا تزال مرتاحة لأن العرض سيكون كافيا على الرغم من تخفيضات الإنتاج التي أعلنها «أوبك+» بعد اختتام الاجتماع الوزاري». وذكرت أن التأثير المتتالي لتباطؤ النشاط الاقتصادي الصيني على الاقتصادات الآسيوية الأخرى أثار قلق المستثمرين أيضا، مشيرة إلى ارتفاع مؤشر مديري المشتريات الصناعي الصيني العام إلى أعلى مستوى له في ثلاثة أشهر، ومع ذلك فإن التوقعات بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية كثيفة الاستهلاك للطاقة كانت مثيرة للقلق.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار، عكست العقود الآجلة للنفط مسارها بعد ارتفاع لفترة وجيزة أمس وسط ضغوط مستمرة جراء عدم اليقين بشأن نمو الطلب العالمي على الوقود، لكن مخاطر تعطل الإمدادات بسبب الصراع في الشرق الأوسط حد من الخسائر.

وانخفض خام برنت دولارا إلى 77.88 دولار للبرميل، في حين بلغت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 73.43 دولار للبرميل منخفضة 64 سنتا، أو 0.8 في المائة.

وهبطت أسعار النفط أكثر من 2 في المائة الأسبوع الماضي بفعل شكوك المستثمرين بشأن مدى تخفيضات الإمدادات التي تنفذها منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها بما في ذلك روسيا، في إطار مجموعة «أوبك+»، والمخاوف بشأن تباطؤ نشاط التصنيع العالمي.

وكانت تخفيضات «أوبك+» التي أعلنت الخميس الماضي طوعية بطبيعتها، ما أثار الشكوك حول ما إذا كان المنتجون سيعملون بها بالكامل أم لا. والمستثمرون غير متأكدين أيضا من كيفية قياس هذه التخفيضات.

من جانب آخر، تراجعت سلة خام أوبك وسجل سعرها 82.59 دولار للبرميل الجمعة مقابل 85 دولارا للبرميل في اليوم السابق.

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» الإثنين: إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق أول تراجع عقب ارتفاعات سابقة على التوالي وأن السلة خسرت نحو دولارين مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 84.16 دولار للبرميل.

الخلافات حول التجارة الخضراء قد تتحول إلى نقطة شائكة في مفاوضات المناخ الاقتصادية

خلال مؤتمرات الأمم المتحدة للمناخ يأتي القادة للترويج لخططهم الوطنية في مجال الطاقة المتجددة، ولكن ماذا لو كانت هذه الجهود تضع البلدان النامية في وضع غير مؤات؟ هذا ما تطرحه الاقتصادات الناشئة في محادثات «كوب28» في دبي مع بروز توترات حول سياسات «التجارة الخضراء».

ووفقا لـ«الفرنسية» في الجلسات العلنية والخاصة، تم الإعراب عن مخاوف بشأن السياسات المناخية «الحمائية» التي إن خفضت الانبعاثات في بلد ما فإنها قد تجعل من الصعب على دولة أخرى بيع سلعها أو الوصول إلى تكنولوجيا الطاقة النظيفة.

قال أجاي بانجا رئيس البنك الدولي خلال فعالية حضرها رؤساء وزراء ورجال أعمال ودبلوماسيون في دبي «يمكن أن يكون للوائح التجارة عواقب غير مقصودة، ويتعين علينا أن نفكر قليلا في الأمر».

تنقسم الدول بشأن أفضل السبل للتعامل مع العدد المتزايد من النزاعات التجارية المتعلقة بالمناخ، وهي مسألة لم تناقش مطلقا في اجتماعات مؤتمر الأطراف. وقالت نجوزي أوكونجو إيويالا، المديرة العامة لمنظمة التجارة العالمية، إن المنظمة تلقت نحو 18 ألف شكوى بشأن السياسات الخضراء. لكن صناع السياسات المناخية يتجاهلون قضايا التجارة في أكثر الأحيان.

تقدمت البرازيل والصين والهند وجنوب إفريقيا بطلب لإضافة مسائل تقلقها «بشأن التدابير الأحادية والقسرية المتعلقة بتغير المناخ» إلى جدول أعمال مؤتمر الأطراف الـ28. وإن لم يستجب لطلبها، فإن هذه المسائل وجدت طريقها على أي حال إلى مناقشات المؤتمر الذي استضاف الإثنين «يوم التجارة» الأول على الإطلاق في محادثات المناخ. في الغرف الخلفية والأروقة، سلطت الخلافات حول التجارة الخضراء الضوء على ما يقول الخبراء إنه قد يتحول إلى نقطة شائكة رئيسة في مفاوضات المناخ المستقبلية إذا لم تعالج. وقال ألدن ماير من مركز الأبحاث E3G بعد حلقة نقاش حول هذا الموضوع في دبي «لقد صارت قضية ساخنة للغاية».

رافقت الشكاوى بشأن سياسات المناخ «الحمائية» دعوات لنحو 200 دولة في مؤتمر الأطراف لإعادة النظر في قواعد التجارة من حيث صلتها بالسباق العالمي لإزالة الكربون من الاقتصادات وتحقيق أهداف الانبعاثات.

ويقول المراقبون إن ضريبة الكربون الحدودية الجديدة على الواردات إلى الاتحاد الأوروبي هي نقطة حساسة خاصة، نظرا لما لها من تأثير في البلدان الفقيرة، خصوصا في إفريقيا.

وانتقدت الصين هذا المشروع بشدة ودعت في دبي إلى وضع معايير تجارية متفق عليها عالميا. وقال شيه تشنهوا مبعوث المناخ الصيني خلال فعالية حضرها بانجا وشخصيات أخرى سياسية رفيعة المستوى، «يجب أن نسمح للمنتجات التي تلبي هذه المعايير بالدخول إلى السوق والاتجار بها بحرية، وعدم وضع أي حواجز».

20 وكالة فضاء تتعهد بتسريع العمل المناخي وتوسيع نطاق الأبحاث الاقتصادية

نظمت وكالة الإمارات للفضاء، قمة قادة الفضاء للمناخ، أول قمة من نوعها، خلال فعاليات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ «كوب 28»، بمشاركة أكثر من 20 وكالة فضاء من حول العالم. وجمعت الوكالة خلال القمة، جهات قيادية في مجالات سياسات المناخ واستكشاف الفضاء تحت سقف واحد، بهدف مواجهة التحديات المناخية. ركزت النقاشات بالأخص على برامج المناخ والمبادرات المبتكرة التي تسرع الوصول إلى هدف الحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض إلى 1.5 درجة مئوية.

وقالت سارة الأميري وزيرة الدولة للتعليم العام والتكنولوجيا المتقدمة في الإمارات، رئيس مجلس إدارة وكالة الإمارات للفضاء «تتطلب تحديات تغير المناخ حلولا مبتكرة ومتكاملة. ومن خلال التعاون الدولي في قمة قادة الفضاء للمناخ، نسعى لتسخير قوة تكنولوجيا الفضاء لتعزيز جهود التكيف والحد من تغير المناخ العالمي بهدف تحقيق عالم مقاوم لتغير المناخ، بما في ذلك الرصد والاستجابة السريعة لارتفاع مستويات البحار والظواهر الجوية الشديدة وانبعاثات الغازات الدفيئة وغيرها من التحديات التي نواجهها على كوكب الأرض».

وتابعت في بيان صدر عن القمة «تعزز هذه القمة الالتزام الجماعي نحو فهم الدور المهم الذي يمكن أن يلعبه الفضاء في رصد تغير مناخنا والحفاظ عليه للأجيال القادمة من خلال مشاركة البيانات وتقديم معلومات علمية توفرها فقط بيانات الأقمار الاصطناعية التي تساعد المجتمع على اتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من تغير المناخ على كوكبنا».

من جانبه، قال سالم القبيسي، المدير العام لوكالة الإمارات للفضاء، «تمثل قمة قادة الفضاء للمناخ حدثا استثنائيا يؤكد الدور الحيوي لقطاع الفضاء في مواجهة التحديات المناخية وإيجاد حلول مبتكرة لدعم الاستدامة».

وأضاف «هذه القمة تمثل منصة لتبادل الأفكار والخبرات، وتعد نقطة تحول في كيفية تفاعلنا واستجابتنا لتغير المناخ»، مشيرا إلى أن القمة تمثل خطوة مهمة نحو تحقيق تعاون دولي أكثر فاعلية وتقدما في استخدام تكنولوجيا الفضاء لحماية البيئة وتأمين مستقبل أكثر استدامة للأجيال القادمة».

وشهدت القمة مشاركة نخبة من كبار المسؤولين وصانعي القرار على الصعيد الدولي من بينهم بيل نيلسون مدير وكالة الفضاء الأمريكية «ناسا»، والدكتور هيروشي ياماكاوا رئيس وكالة استكشاف الفضاء اليابانية «جاكسا»، والدكتور لي سانج ريول، رئيس المعهد الكوري لأبحاث الفضاء، وجوزيف أشباخر رئيس وكالة الفضاء الأوروبية.

وتطرقت القمة إلى أهمية تعزيز التعاون بين الدول المتقدمة والناشئة في مجال الفضاء، مع التأكيد على ضرورة دعم الدول الأكثر عرضة لأضرار المناخ من خلال مشاركة البيانات والمعرفة لتحقيق تقدم ملموس في مجال المناخ، إلى جانب العمل على توسيع نطاق أبحاث المناخ عبر تخصيص موارد وتمويل للمبادرات البحثية ذات الصلة، وإنشاء برامج جديدة لمراقبة المناخ، إضافة إلى تعزيز العمليات الفضائية المستدامة لتقليل الأثر البيئي.

منتدى «المبادرة الخضراء» في «كوب28»: السعودية تمضي في تنفيذ طموحاتها المناخية

الشرق الأوسط

كشف السعودية عن مساعيها لطرح مشاريع طاقة متجددة بقدرة 20 غيغاوات عام 2024، وذلك بعدما ضاعفت إنتاجها من الطاقة المتجددة 4 مرات من 700 ميغاوات إلى 2.8 غيغاوات حتى الآن، في الوقت الذي أظهرت فيه «مبادرة السعودية الخضراء» التي أطلقها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، مساعي البلاد لتحقيق طموحاتها المناخية.

وأوضح وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان، خلال خلال كلمة له في افتتاح النسخة الثالثة من منتدى «مبادرة السعودية الخضراء 2023»، التي جرى تنظيمها على هامش منتدى «كوب28» في مدينة دبي، أن بلاده التزمت ضمن المبادرة تقليل انبعاثات الكربون بمقدار 278 مليون طن سنوياً بحلول 2030.

وأضاف الأمير عبد العزيز بن سلمان: «عندما دعا المجتمع الدولي إلى زيادة الطموح المناخي، تقدمت المملكة وأطلقت مبادرة السعودية الخضراء، بصفتها ركيزة أساسية لتحقيق طموحات المملكة المناخية، ونعمل على توسيع جهودنا إقليمياً ودولياً، من خلال مبادرة الشرق الأوسط الأخضر؛ لتحقيق أهداف المناخ العالمية».

وأوضح أنه خلال المنتدى السابق (كوب27) الذي عُقد في مدينة شرم الشيخ بمصر، و«كوب28» في دبي، أظهرت السعودية عملها الجادّ لتحقيق تلك الطموحات بشأن الطاقة المتجددة، إذ ضاعفت ارتباطاتها في هذا القطاع من 700 ميغاوات، في العام الماضي، إلى 2.8 غيغاوات، وهناك مشاريع بقدرات تتجاوز 8 غيغاواط قيد الإنشاء في السعودية، وأخرى بنحو 13 غيغاواط بلغت مراحل مختلفة من التطوير.

وتابع وزير الطاقة: «نخطط لتقديم عطاءات في 20 غيغاوات خلال 2024، كجزء من التزامنا لتسريع مشاريع الطاقة المتجددة»، موضحاً أن السعودية أطلقت مشروع المسح الجغرافي، بدءاً من العام المقبل، وهو من المشاريع القليلة التي تنفَّذ على الصعيد الوطني بهذا الحجم الواسع، وأكثر من 1200 محطة قياس.

الهيدروجين الأخضر

وشدد على أن السعودية تهدف إلى أن تصبح مصدراً رئيسياً للهيدروجين الأخضر عالمياً، إذ إن مشروع «نيوم» أكمل مرحلته الأولى، وحقق استثمارات بـ8.5 مليار دولار، موضحاً أن المشروع سينتج 1.2 مليون طن سنوياً من الأمونيا الخضراء، لافتاً إلى أن المملكة تُطور شراكات دولية لتطوير مزيد من مشاريع الهيدروجين الأخضر في البلاد، بالإضافة إلى حلول التنقل الهيدروجيني، التي من بينها القطارات.

وقال الأمير عبد العزيز بن سلمان: «لدعم طموحنا لتصدير الكهرباء والهيدروجين النظيف والأخضر، وقّعنا مذكرة تفاهم للبوابة الاقتصادية بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، خلال اجتماعات مجموعة العشرين في الهند، وهذا سيكون ممكِّناً أساسياً للتصدير، وهذا الممر يشمل الكهرباء وخطوط النقل وأنابيب الهيدروجين، وسنزوِّد الطاقة النظيفة على نطاق واسع بتكلفة متدنية وبشكل معتمد»، لافتاً إلى أن أعمال البلاد متزامنة ومتقاربة مع أعمال الكربون الدائري بالتحول الطاقوي، التي صدَّقت عليها «مجموعة العشرين».

وأوضح أن أعمال السعودية هي مثال يُحتذى به من كل الحلول التكنولوجية التي تتماشى مع اتفاقية باريس، مؤكداً أن السعودية أعلنت، في القمة السعودية - الأفريقية التي أُقيمت مؤخراً في الرياض، تخصيص 50 مليار دولار، و«هذا سيساعد البنى التحتية المرِنة، وتعزيز الأمور المناخية، والتكيف في القارة الأفريقية، مباشرةً عبر الشركاء السعوديين؛ لضمان التطبيق المناسب للمشاريع».

وتابع وزير الطاقة: «هناك مبادرة كبيرة أخرى تُروّج لها المملكة هي حلول الوقود النظيف للطبخ، ومنذ 2021 ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر السعودية تطبّق المشاريع في الدول الآسيوية والأفريقية».

وعن كيفية تعزيز المملكة التعاون الدولي في مجال المناخ، قال: «إننا نعمل على تعزيز الابتكار، واستخدام مجموعة واسعة من التقنيات لجنْي فوائد الرخاء الاقتصادي، وتأمين الوصول إلى الطاقة بأسعار معقولة في مستقبل أكثر استدامة للجميع، مع معالجة التحديات الأساسية لتغير المناخ».

188 مليار دولار

من جهته، قال وزير الدولة للشؤون الخارجية والمبعوث لشؤون المناخ بالسعودية عادل الجبير، إنه من المهم أن تكون هناك محادثات لا إملاءات بشأن التغير المناخي، مضيفاً خلال مشاركته في الجلسات الحوارية المصاحبة لفعاليات إطلاق منتدى «مبادرة السعودية الخضراء 2023»، في دبي، أن نقاش التغير المناخي يجب أن يتضمن وجهات النظر المعنية كافة. وذكر أن السعودية خصصت 188 مليار دولار حتى الآن لمواجهة التغير المناخي، موضحاً أن المملكة تعمل على مشاريع متعددة لمكافحة التغير المناخي، منها احتجاز الكربون.

التصفير الكربوني

من جهته، قال محافظ صندوق الاستثمارات العامة السعودي ياسر الرميان، إن الصندوق أجرى تقييماً كاملاً لمستوى الانبعاثات المتعلقة بمختلف أنشطته لنصل إلى التصفير الكربوني في 2050. وأضاف في جلسة حوارية في المبادرة أن صندوق الاستثمارات العامة من أول الصناديق السيادية عالمياً التي أصدرت صكوكاً خضراء وكانت قيمتها 8.5 مليار دولار، واستثمر الصندوق في شركة مثل «أكواباور» وهي من كبرى الشركات المستثمرة في الطاقة المتجددة حول العالم.

وقال محافظ «صندوق الاستثمارات العامة» السعودي، ياسر الرميان، إن 600 مليون شخص حول العالم محرومون من الطاقة، مضيفاً: «إننا نحاول الالتزام بدورنا، وعلى الآخرين القيام بأمر مماثل». ورأى أن «الحل هو التحول التدريجي نحو الطاقة المتجددة».

وأضاف: «هناك أمر آخر نريد أن نصل إليه على هذا الجانب البيئي هو أيضاً تقليص أسعار إنتاج الطاقة خصوصاً تكلفة الوات-ساعة من الطاقة الشمسية من سنت واحد إلى 0.76 سنت».

وتابع: «نحن واقعيون في توقعاتنا ولا نستطيع القول إن العالم سيتوقف عن استخدام الطاقة، ولكن السؤال هو: كيف نُنتجها بطريقة أفضل للبيئة وفق معايير أفضل لتحقيق تقليص الكربون؟».

وذكر أن «(أرامكو) ستكون من أكبر المستثمرين في إنتاج الهيدروجين الأزرق، مما يقلل الانبعاثات الكربونية، وحبس الكربون أيضاً من الأساليب التي تساعد على هذا التقليص، ونريد أن نصل إلى التصفير الكربوني بأسرع وقت ممكن، وقد استثمرت (أرامكو) في الطاقة المتجددة عبر شركة الطاقة الشمسية (سدير سولار)، وسنستمر في الاستثمار عبر صندوق الاستثمارات العامة وغيرها من الاستثمارات في الطاقة المتجددة».

وقال: «علينا أن نكون عمليين أكثر ومثاليين أقل في تطلعاتنا، وهذه فلسفتنا في (أرامكو)»، موضحاً أن انبعاثات «أرامكو» من الكربون هي الأقل في قطاع الطاقة عالمياً.

وتابع: «سنواصل العمل مع شركائنا على تقليل تكلفة الطاقة المتجددة، وبحلول الربع الأول من عام 2024 سنعمل على تصميم خطة للتوصل لصافي صفر انبعاثات». وزاد: «نحن في السعودية سواء في (أرامكو) أو في الشركات المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة، نحاول أن نلتزم ونؤدي واجبنا في تحول الطاقة، وعلينا أن نسأل الآخرين حول العالم أن يفعلوا أمراً مشابهاً بدلاً من التحدث عن المسألة فقط في المنتديات، وأن يقوموا بعمل جدي ويراقبوا ما يحدث في أرض الواقع»، موضحاً «أن (أرامكو) تقود جهود وقف حرق الغاز المصاحب عالمياً».

السيارات الكهربائية

إلى ذلك قال وزير النقل والخدمات اللوجيستية السعودي صالح الجاسر، إن بلاده تعمل على عدة اتجاهات لتقليل الانبعاثات الكربونية في قطاع النقل، إلى جانب المبادرات الحكومية الأخرى في هذا المجال. وأضاف الجاسر أن تلك المبادرات تشمل زيادة الاستثمارات بقطاع السيارات الكهربائية، وتسريع خطة تشغيل أول قطار في المنطقة يعمل بالهيدروجين، مشيراً إلى أن تكلفة النقل باستخدام الطاقة البديلة تشهد تراجعاً بشكل متسارع، وهو ما يشجع على التحول لتلك الأنواع من الطاقة، في سبيل خطة تقليص الانبعاثات الكربونية.

43 مليون شجرة

إلى ذلك، أعلن خلال منتدى «مبادرة السعودية الخضراء»، أن المبادرة نجحت منذ إطلاقها عام 2021 في زراعة أكثر من 43 مليون شجرة، واستصلاح 94 ألف هكتار من الأراضي في مختلف أنحاء البلاد، بما يعادل مساحة 146 ألف ملعب كرة قدم تقريباً.

السندات الخضراء

وقال وزير المالية السعودي محمد الجدعان، إن التقنية هي العامل الحاسم لتحقيق تحوّل الطاقة المطلوب، مشيراً إلى أن الاستثمار في التقنية المطلوبة لاحتجاز الكربون وإعادة تدويره أمر أساسي، داعياً إلى وجود حوافز استثمارية للتحول نحو ممارسات حماية البيئة.

ولفت إلى أن السعودية بلغت تريليون دولار في السندات الخضراء خلال سنوات قليلة، مشيراً إلى أن هذه الخطوة شيء كبير من المستثمرين، الذين يرغبون في أن تكون هذه الخطوة دافعاً إلى التغير في المجتمع وذات أثر بيئي إيجابي.

وأكد الجدعان خلال مشاركته أن التمويل يجب أن يوفر المحفزات للتغيير والإصلاح والكفاءة؛ مما يحقق الأثر، وقال: «إذا ركزنا على التكنولوجيا سنحقق أكثر بكثير مما حققناه السنوات الماضية في مجالات المناخ والتمويل الأخضر والسندات الخضراء والاستثمار المؤثر، مشدداً على أن منح الدعم لشركات إنتاج طاقة نظيفة غير مستدامة يضرّ الاقتصاد، على حد وصفه.

تطوير القطاع السياحي

من جهته، سلّط وزير السياحة السعودي أحمد الخطيب، الضوء على جهود بلاده لتطوير القطاع السياحي من خلال إطلاق الكثير من المشاريع النوعية، بما في ذلك مشروع المطار الجديد في العاصمة، الرياض، المصمَّم لاستيعاب ما يصل إلى 120 مليون مسافر بحلول عام 2030، متطرقاً إلى مساهمة قطاع السياحة في انبعاثات الكربون، ومؤكداً ضرورة تبنّي ممارسات السياحة المستدامة لضمان بناء مستقبل أكثر استدامة.

وبيَّن إلى أن قطاع السياحة يُسهم بطبيعة الحال ليس فقط في الاقتصاد، بل في الانبعاثات الكربونية؛ حيث الطائرات والفنادق ووكالات السياحة والسفر كلها تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في رفع الانبعاثات.

وأضاف الخطيب: «نعمل وفق (رؤية 2030) التي وضعها ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان، ونسبة إسهام قطاع السياحة في الناتج المجلي بالمملكة يرتفع تدريجياً، ونتوقع أن تصل المساهمة إلى 10 في المائة بحلول 2030، الآن وصلنا إلى 8 في المائة، وهذه الزيادة مطّردة».

وأشار الخطيب إلى أن من الوجهات السياحية لدى المملكة شاطئ البحر الأحمر الممتد الطويل، والجبال في الجنوب والمدن، مضيفاً: «علينا أن نستثمر في بناء مرافق في تلك الأماكن، في عام 2019 جاء إلى المملكة 10 ملايين سائح، وهذا العام نتوقع أن نستقبل 26 مليون سائح، ونتوقع بحلول عام 2030 أن نصل إلى 70 مليون سائح، ونتطلع أن نكون في طليعة الدول التي تمثل إحدى أهم 5 وجهات سياحية في العالم بحلول عام 2030».

الاستدامة فرصة

وقال وزير الاستثمار خالد الفالح، إن بلاده أنشأت مجمعاً كبيراً لوسائل النقل والمركبات الكهربائية بالكامل، والتزمت المملكة على مدى الوقت إنفاق ملايين الدولارات لتحويل المركبات في السوق السعودية إلى مركبات كهربائية، مما يتطلب بناء شبكة متكاملة لشحن المركبات، موضحاً أن ذلك مشروع كبير يمثل المسؤولية حيال البيئة.

وتابع: «لقد وضعنا سياسات ذات معايير صارمة من وزارة الطاقة تحاول دائماً أن تطبّق هذه المعايير على شركة (أرامكو) لتكون لديها أقل انبعاثات حول العالم»، وأردف: «لدينا الآن أقل مستوى للانبعاثات الكربونية، الحكومات توفر البنى التحتية من شبكات نقل وموانئ ووجود التكنولوجيا الرقمية التي تشهد المملكة تقدماً فيها، نحن ننظر إلى الاستدامة على أنها فرصة في السعودية، ونستهدف الوصول إلى صفر انبعاثات كربونية، من خلال إنتاج الهيدروجين الأخضر والأزرق».

وأضاف وزير الطاقة: «لدينا استثمارات في الطاقة المتجددة خارج المملكة، من خلال استثمارات شركة (أكواباور) لديها، التي تقدَّر بـنحو 20 مليار دولار في مجال الطاقة المتجددة».

وزاد: «الواقع يحتم استمرار استهلاك النفط، وما نفعله هو توفير الحلول الأفضل... هناك 8 مليارات نسمة في العالم، ويجب أن تكون هناك عدالة اجتماعية وعدالة في الاستدامة... الاستدامة الاقتصادية من الأمور المهمة، وهنا يأتي دور الاستثمار لتقليل آثار التغير المناخي من خلال توفير التمويل والاستثمار المستدام لها».

وفي جانب آخر، شدد وزير الاقتصاد والتخطيط السعودي فيصل الإبراهيم، أن بلاده لديها أنظف طاقة منتجَة عالمياً، من خلال أكبر مشروع لإنتاج الهيدروجين الأخضر في العالم، موضحاً أن الإرادة السياسية متوفرة للتحول في قطاع الطاقة.

زخم «التعامل مع الكربون» يشق طريقه في «كوب 28»

الشرق الأوسط

في حين تزداد الدعوات إلى التعامل بمزيد من الواقعية في مسألة التوازن الطاقي، خطفت التعهدات المالية الأضواء مرة أخرى في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (كوب28) في دبي يوم الاثنين، حيث حوّل المندوبون تركيزهم إلى الفجوة متزايدة الاتساع في الحاجة إلى تمويل المناخ؛ وما هو متاح.

وفي ما بدت خطوة نحو مزيد من الواقعية في المسألة المتعلقة بمستقبل الوقود، قالت مديرة صندوق النقد الدولي، كريستالينا غورغييفا، يوم الاثنين، إن الصندوق حريص على رؤية سعر الكربون يزداد لإعطاء «أكبر حافز ممكن لإزالة الكربون».

وتتناغم هذه التصريحات مع الأصوات المنادية بأن علاج الأزمة الحالية يكمن في علاج الوقود التقليدي وليس التخلص منه كما يطالب البعض، وهي الخطوة التي وصفها كثير من الجهات بأنها «غير واقعية»؛ لأن العالم لا توجد لديه بدائل كافية للحفاظ على سلامة اقتصاده.

وأوضحت غورغييفا، خلال جلسة يوم الاثنين بمؤتمر «كوب28» في دبي: «نحن في غاية الحرص على إعطاء أكبر حافز ممكن لإزالة الكربون».

وتأتي تصريحات غورغييفا عقب ساعات من تأكيد الأمير عبد العزيز بن سلمان، وزير الطاقة السعودي، أنه ينبغي على من يتحدثون عن تحول الطاقة أن يتقبلوا المعطيات والحقائق، نظراً إلى أن «البتروكيميائيات موجودة لتبقى... اليوم ولعقود قادمة».

وأشار وزير الطاقة السعودي، خلال مشاركته في الدورة الـ17 من منتدى «جيبكا» السنوي المنعقد في العاصمة القطرية الدوحة، إلى الأفكار التي تنادي بالتحول من السيارات ذات محركات الاحتراق الداخلية التقليدية إلى السيارات الكهربائية وتشير إلى أنها ستنقذ المناخ، قائلاً إن «البتروكيميائيات ومشتقاتها تشكّل نحو 50 في المائة من مكوّنات سياراتنا، بما في ذلك السيارات الكهربائية. مرّةً أخرى؛ لا يوجد مهرب من البتروكيميائيات». وتوقع وزير الطاقة السعودي استمرار نمو الطلب العالمي على البتروكيميائيات بوتيرة سريعة، بما سينعكس زيادةً في الطلب على الهيدروكربونات كمواد خام. وأوضح أنه وفقاً لتقارير السوق والمحللين، فمن المنتظر نمو قطاع البتروكيميائيات عالمياً بنسبة تزيد على 50 في المائة لنحو 1.2 تريليون طن سنوياً بحلول عام 2040، «مما يُترجم قفزةً بالطلب على المواد الكيميائية البترولية الأساسية»، مثل «الإيثيلين» و«البروبيلين» بنسبة تزيد على 60 في المائة.

بدوره، قال الرئيس التنفيذي لشركة «أرامكو السعودية»، أمين الناصر، يوم الاثنين، على هامش قمة «كوب28» إن كل إمدادات الطاقة المتجددة الآتية إلى السوق لا تزال غير كافية للتعامل مع الطلب الإضافي، مضيفاً أنه لا تزال هناك حاجة لمزيد من الاستثمار في قطاع النفط والغاز.

وفي المسار ذاته، قال وزير الطاقة الإماراتي، سهيل المزروعي، يوم الاثنين، في إحدى الجلسات في «كوب28» إن الاستثمارات في قطاع النفط والغاز ضرورية لتجنب «بيئة التسعير المرتفعة» خلال «التحول الأخضر»، مشدداً على أنه «إذا لم يتم ذلك بشكل صحيح، فسنعرقل التحول بارتفاع أسعار السلع الأولية».

الصندوق العربي للطاقة

أما في ما يتعلق بالتمويل، فقد قال «الصندوق العربي للطاقة (أبيكورب سابقاً)» في «كوب28»، يوم الاثنين، إنه يعتزم استثمار ما يصل إلى مليار دولار في تقنيات إزالة الكربون على مدى السنوات الخمس المقبلة. ويركز الصندوق، وهو مؤسسة مالية متعددة الأطراف، على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويعد الاستثمار المقرر والاسم الجديد جزءاً من استراتيجية مدتها 5 سنوات حتى عام 2028 لدعم تحول «مشهد الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو مستقبل يتحقق فيه صافي انبعاثات صفري».

وقال الرئيس التنفيذي للصندوق، خالد علي الرويغ، في بيان: «تتضمن استراتيجيتنا تنويع الاستثمارات عبر دعم التقدم التكنولوجي لتعزيز كفاءة الطاقة ودفع الجهود المستدامة لإزالة الكربون».

وأصدرت المؤسسة، التي منحتها كل وكالات التصنيف الائتماني الكبرى تصنيفاً ائتمانياً من «الدرجة الاستثمارية»، سندات خضراء لأجل 5 سنوات بقيمة 750 مليون دولار بعد إنشاء إطار عمل يخص السندات الخضراء في عام 2021. وخصص الصندوق 610 ملايين دولار حتى الآن لـ11 مشروعاً في المنطقة.

وجاء في البيان أن المؤسسة خصصت حالياً 18 في المائة من محفظتها للقروض، والبالغة 4.5 مليار دولار، لدعم مبادرات المسؤولية البيئية والاجتماعية. وأسست 10 دول عربية مصدرة للنفط «أبيكورب» في عام 1974. ويقع مقره الرئيسي في السعودية ولديه أصول تزيد على 8 مليارات دولار.

تعهدات والتزامات

من جانبه، قال رئيس «كوب28» وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة الإماراتي سلطان الجابر: «حجم أزمة المناخ يتطلب حلولاً عاجلة ومغيرة لقواعد اللعبة من كل صناعة... ويلعب التمويل دوراً حاسماً في تحويل طموحاتنا إلى أفعال» وأعلن الجابر أكثر من 57 مليار دولار في شكل تعهدات والتزامات جديدة خلال الأيام الأربعة الأولى فقط من المؤتمر الذي تستمر فعالياته حتى 12 ديسمبر (كانون الأول) الحالي.

وأشاد، في بيان صادر عن رئاسة المؤتمر، بالدول والجهات المشاركة لإسهاماتها والتزاماتها تجاه العمل المناخي، داعياً إلى تكثيف الجهود خلال الأسبوعين المقبلين.

ودعا مفاوضي جميع الأطراف إلى «العمل بروح من الاتحاد والشراكة لتقديم استجابة ملموسة وفاعلة للحصيلة العالمية، والحفاظ على إمكانية تفادي تجاوز ارتفاع درجة حرارة الأرض مستوى 1.5 درجة مئوية».

ومن بين التعهدات والالتزامات المالية الجديدة، أطلقت الإمارات صندوقاً تحفيزياً بقيمة 110 مليارات درهم (30 مليار دولار) تحت اسم «ألتيرا»، يركز على جذب وتحفيز التمويل الخاص في جميع أنحاء دول الجنوب العالمي.

ووفقاً للبيان، أعلنت الإمارات تخصيص 735 مليون درهم (200 مليون دولار) من حقوق السحب الخاصة إلى «الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة» التابع لـ«صندوق النقد الدولي» بهدف تعزيز المرونة المناخية في البلدان النامية، و550 مليون درهم (150 مليون دولار) للأمن المائي.

كما أعلن البنك الدولي عن زيادة قدرها 33 مليار درهم (9 مليارات دولار) سنوياً لتمويل المشروعات المرتبطة بالمناخ.

وجرى التعهد بنحو 12.8 مليار درهم (3.5 مليار دولار) لتجديد موارد «صندوق المناخ الأخضر»، والتعهد بمبلغ 9.9 مليار درهم (2.7 مليار دولار) للصحة، والالتزام بنحو 9.5 مليار درهم (2.6 مليار دولار) لتطوير النظم الغذائية.

وتم التعهد أيضاً بمبلغ 9.5 مليار درهم (2.6 مليار دولار) لحماية الطبيعة، و1.7 مليار درهم (467 مليون دولار) للعمل المناخي في المدن، وتخصيص 4.4 مليار درهم (1.2 مليار دولار) للإغاثة والتعافي والسلام.

وفي مجال الطاقة، تم جمع 9.2 مليار درهم (2.5 مليار دولار) لزيادة القدرة الإنتاجية لمصادر الطاقة المتجددة، و4.4 مليار درهم (1.2 مليار دولار) للحد من انبعاثات غاز الميثان، كما تم التعهد بمبلغ ملياري درهم (568 مليون دولار) لتحفيز الاستثمارات في تصنيع معدات الطاقة النظيفة.

وقالت رئاسة المؤتمر في البيان إن ميثاق خفض انبعاثات قطاع النفط والغاز شهِد انضمام 51 شركة، تمثل 40 في المائة من إنتاج النفط العالمي.

وقال الوزير الإماراتي إنه تم انتزاع التزام غير مسبوق من قبل الولايات المتحدة والصين في «كوب28» بتخفيض غاز الميثان والغازات الأخرى غير ثاني أكسيد الكربون على مستوى الاقتصاد بأكمله.

وقدر تقرير صدر يوم الاثنين أن الأسواق الناشئة والدول النامية ستحتاج إلى 2.4 تريليون دولار سنوياً من الاستثمارات للحد من الانبعاثات والتكيف مع التحديات التي يفرضها تغير المناخ.

وقال نيكولاس ستيرن، المؤلف المشارك ورئيس مؤسسة «غرانثام» للأبحاث البيئية والمناخية، إن «العالم ليس على الطريق الصحيحة لتحقيق أهداف (اتفاق باريس). والسبب في هذا الفشل هو نقص الاستثمار، خصوصاً في الأسواق الناشئة والدول النامية خارج الصين»، موضحاً أن «التحدي الرئيسي هو تسريع وتنفيذ تعزيز وتمويل هذا الاستثمار من مجموعة من المصادر».

وتطالب البلدان الضعيفة؛ التي تعاني بالفعل من كوارث مناخية مكلفة، بمليارات إضافية عبر «صندوق الكوارث» الذي جرى تشكيله حديثاً، على الرغم من أن التعهدات الحالية لا تتجاوز نحو 700 مليون دولار.

وقالت رئيسة وزراء بربادوس، ميا موتلي، التي أصبحت صوتاً بارزاً في المناقشات العالمية حول تعبئة الموارد: «ما لم تكن لدينا مجموعة عاجلة من عملية صنع القرار، فسوف نعاني مما يعاني منه كل الآباء؛ التوقعات المثيرة وعدم القدرة على تحقيقها».

وفي مؤتمر صحافي، حثت الدول على تجاوز التعهدات الطوعية والنداءات للجمعيات الخيرية ومستثمري القطاع الخاص، والنظر بدلاً من ذلك في الضرائب بوصفها وسيلة لتعزيز تمويل المناخ.

وأضافت: «الكوكب يحتاج إلى حوكمة عالمية ليس بطريقة (العصا الغليظة)، ولكن بطريقة بسيطة تتمثل في تعاوننا بعضنا مع بعض حتى نتمكن من العمل مع المؤسسات الموجودة لدينا».

وجاء التعهد الأكبر يوم الاثنين من النظام المصرفي في الإمارات، حيث انضم إلى أقرانه في المناطق الأخرى في التعهد بتقديم مزيد من القروض للمشاريع الخضراء. وجاء ذلك بعد تعهد يوم الجمعة بتقديم 30 مليار دولار لمشاريع متعلقة بالمناخ.

من جهة أخرى، قالت فرنسا واليابان إنهما ستدعمان تحرك «بنك التنمية الأفريقي» للاستفادة من حقوق السحب الخاصة لـ«صندوق النقد الدولي» من أجل المناخ والتنمية. بينما قال «البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير» إنه سيدرج بنود الديون المقاومة للمناخ في صفقات القروض الجديدة مع بعض البلدان الفقيرة.

السعودية لن توافق على نص يدعو لخفض تدريجي للوقود الأحفوري في «كوب 28»

اقتصاد الشرق

الطاقة الأمير عبد العزيز بن سلمان إن السعودية لن توافق على نص يدعو إلى الخفض التدريجي لاستخدام الوقود الأحفوري في قمة المناخ «كوب 28» بدبي.

وأضاف الوزير ردّاً على سؤال في مقابلة تلفزيونية بالرياض عما إذا كانت بلاده، وهي أكبر مُصدّر للنفط في العالم، ستقبل بإضافة هذا النص: «قطعاً لا».

يُعد الاتفاق على الدعوة إلى التخلص أو الخفض التدريجي للوقود الأحفوري مطلباً رئيسياً من جانب عدة دول مشاركة في قمة «كوب 28»، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ويتطلب اعتماد هكذا نص موافقة بالإجماع. وكان المفاوضون يستكشفون صيغاً أخرى، مثل الحد من التحول إلى الوقود الأحفوري «بلا هوادة»، أو ربطه بانتقال عادل.

لم يشر الأمير عبد العزيز إلى ما إذا كان مثل هذه الأفكار مقبولة بالنسبة إلى السعودية.

اعتبر وزير الطاقة أن الدول التي تضغط من أجل التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري تمارس الرياء، قائلاً: «إذا كانت تؤمن بهذا الأمر، فعليها أن تمضي قدماً في ذلك».

أضاف: «أنا لا أذكر أسماء بعينها. لكن تلك الدول التي تؤمن حقاً بالتخلص التدريجي من الهيدروكربون، يجب أن تخرج وتضع خطة لكيفية البدء في ذلك، في الأول من يناير 2024».

حظيت هذه القضية بأهمية إضافية أمس، عندما بُثت مكالمة بالفيديو تظهِر رئيس «كوب 28» سلطان الجابر وهو يقول إنه لا يوجد أساس علمي يقول إن الخفض التدريجي ضروري للوصول إلى أهداف المناخ. وعلى الرغم من أنه كان يجادل بوجود طرق أخرى للحد من الانبعاثات، فقد قوبلت هذه التصريحات بانتقادات من جانب العديد من الناشطين في مجال المناخ.

نظر إلى رئاسة الجابر بتوجّس في البداية، كونه يتولى أيضاً منصب رئيس شركة بترول أبوظبي الوطنية، التي تنتج أكثر من 3 ملايين برميل يومياً. وصرح مراراً وتكراراً أنه يجب التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري في نهاية المطاف كجزء من جهود التحول بمجال الطاقة.

على الرغم من أن السعودية حددت هدف صافي الانبعاثات الصفري، إلا أنها شددت منذ فترة طويلة على أن التركيز يجب أن ينصب على الانبعاثات، وليس على أنواع الوقود التي ينبغي أو لا ينبغي أن تكون جزءاً من مزيج الطاقة. وركزت المملكة على دور احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه، في الوقت الذي تتبع فيه خططاً لإعادة تشجير المناطق على امتداد المملكة.

علاوة على ذلك، فإن أهداف صافي الانبعاثات الصفري لا تشمل صادرات الطاقة، بل تقتصر على استهلاك الطاقة محلياً

تاريخ اكتشاف النفط في حقل الشيبة.. أحد الكنوز السعودية

الطاقة

يرتبط تاريخ اكتشاف النفط في حقل الشيبة السعودي، باجتهاد عملاقة النفط والغاز أرامكو للبحث عن الموارد القوية التي دعمت فيما بعد اقتصاد المملكة، ودفعت بها إلى مصافّ كبار منتجي النفط في العالم.

ويعدّ الحقل أحد أكبر وأهم حقول النفط والغاز في المملكة، نظرًا لما يتمتع به من إمكانات ضخمة، إذ إن إنتاجه اليومي يمكن أن يعادل الإنتاج اليومي لعدد من الدول المنتجة، بالإضافة إلى ما يتميز به هذا النفط من جودة ونوعية عالية، تجعله أقلّ تلويثًا من أنواع النفوط الأخرى.

وعلى الرغم من أن تاريخ اكتشاف النفط في حقل الشيبة يعود إلى ستينيات القرن الماضي، فإن شركة أرامكو السعودية لم تبدأ الإنتاج الرسمي التجاري منه إلّا في عام 1998، وفق تقارير اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

حقل الشيبة في الربع الخالي

يقع حقل الشيبة النفطي في الربع الخالي، التي تعدّ المنطقة الأهم في العالم بالنسبة لإمكاناتها من المواد الهيدروكربونية، وهو نتاج عمليات بحث واستكشاف امتدّت لعقود طويلة في الأراضي السعودية، تعود إلى حقبة الأربعينيات، التي بدأت باكتشاف حقل الغوار، وهو أكبر حقل نفطي في العالم.

وعن تاريخ اكتشاف النفط في حقل الشيبة، ترى شركة أرامكو السعودية أن اكتشافه جاء ضمن جهود البحث والاستكشاف في المملكة، التي تعدّ موطنًا لبعض أفضل الطبقات الأرضية الجيولوجية في العالم، والتي يوجد معظمها في أماكن نائية ووعرة.

ولم تؤدِّ وعورة وصعوبة المناطق الجيولوجية إلى تراجع الشركة العملاقة عن المضي قدمًا ومواجهة التحديات وضخ استثمارات تسهم في تلبية الطلب العالمي على الطاقة، إذ واصلت رحلة التنقيب والاستكشاف، داخل التضاريس الصعبة.

ويعدّ العام 1968 هو تاريخ اكتشاف النفط في حقل الشيبة، إذ نجحت أعمال الاستكشاف في التوصل إلى حقل واسع، تحيط به كثبان رملية باللونين الأحمر والذهبي، يبلغ ارتفاعها 333 مترًا (1000 قدم)، وتبعد بأكثر من 500 ميل من مقرّ شركة أرامكو في الظهران.

بالإضافة إلى هذه التضاريس شديدة الصعوبة، كانت هناك تحديات أخرى تتمثل في المناخ، إذ كانت سرعة الرياح في المنطقة تصل إلى 80 كيلومترًا/ساعة، (50 ميلًا)، بينما تصل درجات الحرارة في فصل الصيف إلى 50 درجة مئوية (122 درجة فهرنهايت).

وحالت هذه التضاريس الوعرة والظروف المناخية الصعبة، بالإضافة إلى بعض التعقيدات اللوجستية، دون تمكّن شركة أرامكو السعودية من المضي قدمًا في تطوير الحقل، الأمر الذي أدى إلى إبقائه على حالته دون تطوير لمدة تصل إلى 30 عامًا، بحسب ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

تطوير حقل الشيبة النفطي

مع تمكُّن شركة أرامكو السعودية من امتلاك تقنيات وتكنولوجيات حديثة، بدأ تاريخ اكتشاف النفط في حقل الشيبة يشهد تطورًا جديدًا، إذ اعتمدت الشركة على قدراتها الهندسية وخبراتها الكبيرة، لتنفيذ مشروعات كبرى، استهدفت في البداية حقل الشيبة، نظرًا للاحتياطيات الضخمة التي يتمتع بها.

وقدّرت الشركة -حينها- احتياطيات حقل الشيبة بنحو 13.6 مليار برميل من النفط الخام العربي الخفيف عالي القيمة، بالإضافة لما يصل إلى 25 تريليون قدم مكعبة من الغاز، وفق أرقام نشرها الموقع الإلكتروني لشركة أرامكو، واطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

وفي عام 1995، أطلقت شركة أرامكو شرارة بدء العمل، من خلال تنفيذ الأعمال الإنشائية، التي تضمنت نقل نحو 13 مليون متر مكعب من الرمال، بجانب شق 386 كيلومترًا من الطرق عبر الصحراء، وخط أنابيب بطول 645 كيلومترًا، يمتد إلى مرافق المعالجة في الشمال، وكذلك إنشاء مطار بطاقة تشغيلية كاملة.

بالإضافة إلى ذلك، تضمَّن تطوير حقل نفط الشيبة حفر 145 بئرًا، وإنشاء 3 معامل لفصل الغاز، وتنفيذ وإنشاء مرافق مساندة وسكنية للموظفين للإقامة، إذ إن موظفي الشركة أقاموا في أحد الأماكن المقفرة لأسابيع، وقدّموا أكثر من 50 مليون ساعة عمل، انتظارًا لإطلاق شرارة الإنتاج.

وبحلول عام 1998، شهد تاريخ اكتشاف النفط في حقل الشيبة لحظة فارقة، مع بدء الإنتاج قبل موعده المحدد بعام كامل، وتدفّق النفط بمقدار 500 ألف برميل يوميًا، وهي كميات تكفي لتزويد نحو 10 ملايين منزل بالطاقة.

ومع إدراكها إمكانات الحقل الكبيرة، واصلت شركة أرامكو تطويره، من خلال تنفيذ مشروعين في وقت لاحق، وهما مشروع توسعة حقل النفط، لزيادة إنتاجه إلى 750 ألف برميل يوميًا في 2009، ومشروع استخلاص سوائل الغاز الطبيعي. وفي عام 2016، عززت شركة أرامكو طموحها في الحقل الكبير، بزيادة الإنتاج بنحو 250 ألف برميل إضافية، لترفع الطاقة الإنتاجية الإجمالية في حقل الشيبة إلى مليون برميل يوميًا، أي ضعف طاقة الإنتاج الأولية.

الرميان: خطط للوصول إلى الانبعاثات الصفرية في 2050 تبدأ العام المقبل اليوم

كشف محافظ صندوق الاستثمارات العامة، ياسر الرميان، عن تطبيق خطط من العام المقبل للوصول إلى الانبعاثات الصفرية للكربون بحلول 2050، مشيرا إلى أن الخطط لا تقتصر فقط على الصندوق، ولكن في الشركات والمؤسسات التي يستثمر بها الصندوق، ومؤسسات الطاقة، مثل أكوا باور.

وقال الرميان خلال جلسة حوارية بمنتدى مبادرة السعودية الخضراء: إن شركة أكوا باور إحدى كبريات الشركات المستثمرة في الطاقة حول العالم، مشيرا إلى أن السعودية تعمل على تقليص أسعار إنتاج الطاقة لا سيما كلفة كيلو وات/ ساعة من إنتاج الطاقة الشمسية من سنت إلى 0.76 سنت.
وأضاف الرميان، أن 600 مليون شخص في العالم ليس لديهم طاقة، وبحلول 2050 سيوجد نحو ملياري مستهلك جديد للطاقة، فيما يجب توظيف نحو 200 - 300 تريليون دولار لتحول إنتاج الطاقة حول العالم.

وأشار إلى أن العالم ينفق ما بين تريليوني و3 تريليونات دولار للحد من ارتفاع درجات الحرارة بأقل من درجتين ونصف بحلول 2050، فيما يجب أن يفعل الكثير للوصول إلى هذا المستهدف.
ولفت إلى أن أرامكو عملت على تخفيض الانبعاثات الكربونية لمستوى 2.3 كيلوجرام من غاز ثاني أكسيد الكربون، مشيرا إلى أن شركات الطاقة في العالم تنتج نحو 18 كيلو جرام من غاز ثاني أكسيد الكربون، وفي حال استطاعت كل شركات الطاقة أن تحذو حذو أرامكو في تقليص الانبعاثات سيكون له تأثير كبير جدا في العالم.

ونوه بأن العالم في حاجة مستمرة من الطاقة، ولن نستطيع أن نوقف إنتاجها، ولكن نعمل على إنتاجها بطريقة صديقة للبيئة ووفقا لمعايير أفضل لتقليص الكربون، إذ أنفقنا نحو ملياري دولار في هذا المجال، وعلينا أن نرفع تلك النسبة.

وأوضح أن أرامكو أكبر المستثمرين في إنتاج الطاقة الهيدروجينية، مما يقلص الانبعاثات الكربونية وحبيس الكربون، لنصل إلى التصفير الكربوني بأسرع وقت ممكن، مشيرا إلى أن أرامكو استثمرت في الطاقة المتجددة في الطاقة الشمسية، وسنستثمر عبر صندوق الاستثمارات العامة في مجال الطاقة المتجددة.

شكراً